الأمم المتحدة

S/PV.5187 (Resumption 1)

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٨٧** الاستئناف ١

الخميس، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مولر/السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لبلينسكي
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد جاكتا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد منونغي
	رومانيا	السيد دومترو
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد بواريه
	الفلبين	السيد مونتلغري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد لويد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أولسن
	اليابان	السيد كواكاني
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة (S/2005/316)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-36169 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أذكر المتكلمين، كما أوضح وزير خارجية بلدي صباح اليوم، بأن يقصروا مدة بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق ليتمكن المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة التكرم بتعميم النص المكتوب والإدلاء بنسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

المتكلم التالي هو ممثل المغرب، وأعطيه الكلمة.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، بالنيابة عن الوفد المغربي، أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتكم لعقد هذه المناقشة بشأن مسألة بهذه الأهمية للمجتمع الدولي: ألا وهي مسألة بناء السلام. ويسر وفدي أن يلاحظ أن بناء السلام لا يزال شاغلا رئيسيا في منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نحن سعداء جدا بأن مجلس الأمن، تحت رئاستكم، سيدتي الرئيسة، سيسهم إسهاما كبيرا في إصلاح الأمم المتحدة.

وهذه المسألة قد أوليت في الواقع اهتماما خاصا هذه السنة، خلال النظر في تقرير الأمين العام المعنون ”في مناخ من الحرية أفسح: نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005). وكما نعلم جميعا، يتضمن التقرير اقتراحا لإنشاء لجنة دولية لبناء السلام. ويرى كثيرون من بيننا أن هذا الاقتراح يمكن أن يكون موضعا لتوافق الآراء.

إن طبيعة معظم صراعات ما بعد الحرب الباردة – التي تقوم في أغلب الأحيان على أساس المواجهات الإثنية والثقافية والدينية – تعني أنه، وإن تم تدويل تلك الصراعات في نهاية الأمر، يمكن أن تكون لها أثر مدمرة على المجتمعات المعنية. وبالتالي، بعد أن تنجح جهود الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في حالة ما وإنهاء الأعمال العدائية تماما، من الضروري في كثير جدا من الأحيان معالجة المهمة الشاقة المتمثلة في بناء السلام، التي يجب على المقاتلين السابقين أن يتعلموا فيها كيف يسلكون كشركاء جدد. ويتعين عليهم أن يتعلموا كيف يلتحقون بالأحزاب السياسية أو الهيئات العامة من أجل التنمية البشرية.

ولتحقيق تلك الغاية، يكون دعم المجتمع الدولي القصير والطويل الأجل أساسيا لضمان نجاح تلك الفترة الانتقالية الحساسة من وقف الأعمال العدائية إلى بناء الوفاق الاجتماعي بمشاركة الجميع، حيث يضطلع كل فرد بدوره الحق. وإعادة البناء تأخذ وقتا، ويجب أن تأخذ في الاعتبار سلسلة من العناصر المعقدة والمتداخلة في أغلب الأحيان مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ وإرساء سيادة القانون؛ والإدارة الجيدة للموارد الطبيعية.

وعندما يكون بلد ما خارجا من الصراع، فإن أول التحديات يتعلق بسيادة القانون: صياغة القواعد السليمة المنسجمة وتوفير الموارد المطلوبة لتنفيذها؛ ووضع الإجراءات لتسوية المنازعات؛ وإقامة الهياكل القضائية الملائمة. وإذا كان الصراع مسرحا لجرائم خطيرة ضد السلم والأمن البشري، من الضروري ألا يمضي مرتكبو تلك الجرائم بدون عقاب. وهنا مرة أخرى، يجب على المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة لضمان تنفيذ الإجراءات القضائية المتبعة، سواء من خلال المحاكم الدولية أو المشتركة أو الوطنية، ومع إمكانية إنشاء ما اصطلحنا على تسميته بهيئات تقصي الحقائق والمصالحة التي تتوفر لها الضمانات اللازمة. ونعني بالضمانات اللازمة أنه ينبغي أن تربط ضمانات معينة بأي عفو عام قد يقدم، بصرف النظر عن التعويض الذي يقدم إلى الضحايا. ونحن نرى أن المزيج المناسب من تلك العناصر لمكافحة الإفلات من العقاب من شأنه التمكين من التعامل مع الجرائم المرتكبة ضد أعداد كبيرة من البشر.

وثمة تحد آخر لعملية بناء السلام يكمن في مجال تطبيق الديمقراطية والحكم الرشيد. وبالرغم من أننا نتفق الآن بشأن الهدف المتمثل في تحقيق الديمقراطية، التي بدونها لا يمكن أن تكون هناك أي تنمية مستدامة، يجب أن نأخذ في الحسبان العوامل التاريخية والثقافية عندما نقرر وتيرة تطبيق الديمقراطية في أي مجتمع معين. ولدينا جميعا تركتنا التاريخية المثقلة التي نحملها.

وللأسف فإن العديد من الصراعات تدور حول مسألة إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية. وتبعا لذلك، فإن الجهد الرئيسي خلال مرحلة إعادة البناء، أو مرحلة بناء السلام، ينبغي أن يركز على تفكيك اقتصاد الحرب وإدارة الموارد الطبيعية بما يخدم مصالح الشعب بأسره.

وفي إطار علاقات الدولة المعنية مع جيرانها – ولدينا العديد من الأمثلة التي تعامل مجلس الأمن مع أهمها، كالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية – فمن الممكن إنشاء آلية لإصدار شهادات لبعض السلع الأساسية النفيسة. ويمكن إنشاء آليات رصد في الأمم المتحدة من أجل وضع حد لعمليات الاتجار عبر الوطنية بهذه السلع الأساسية .

وفي السنوات الأخيرة تكونت لدى الأمم المتحدة بالفعل ثروة من الخبرات الغنية في مجال بناء السلام من خلال قيامها بعدد من المهمات الصعبة، وخاصة في أفريقيا. وقد أصبحت غالبية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي أقرها مجلس الأمن، تشتمل بشكل متزايد على مكون بناء السلام. ولكن كثرة وتنوع الشركاء يجعل من الصعوبة بمكان التداول في وضع استراتيجية حقيقية لهذه الغاية. وتدخل مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة — كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمانحين الثنائيين، وغير ذلك من منظمات غير حكومية — كل في مجل اختصاصه، كثيرا ما يتسم بعدم الاتساق. ولا يجري تنسيق أنشطة بناء السلام مع أنشطة التعاون الإنمائية، ونعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها أن تكون أكثر فعالية في هذا المجال، لا سيما في وقت يكثر الحديث عن تحسين إدارة المنظمة.

ولكن هذه المهمة معقدة، حيث لا توجد أية هيئة من هيئات الأمم المتحدة لديها ولاية استثنائية لبناء السلام. والحكومات التي أبرمت لتوها اتفاقات سلام تحتاج إلى بعض الوقت وإلى الدعم لكي تضطلع بدورها كمحاور مناسب للمجتمع الدولي، وبكل بساطة، لكي تكتسب الصفة الشرعية.

إن عمليات بناء السلام التي يقرها مجلس الأمن تتوفر لها الموارد اللازمة من الاشتراكات المقررة، ولكن ليس هذا واقع الحال عندما يتعلق الأمر بأنشطة بناء السلام التي لا تكون مواردها ثابتة أو يمكن التنبؤ بها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية تعبئة الموارد لبرامج بناء السلام كثيرا ما تكون بطيئة ولا تنسجم مع الاحتياجات العاجلة في الميدان. والتأخير الذي شهدناه في دفع الأموال من جانب المؤسسات المالية الدولية كثيرا ما تسبب في خلق عقبات أمام اتخاذ تدابير عاجلة، بغض النظر عن إعلانات التبرع السخية في مختلف مؤتمرات حشد الأموال. وتوجد أمثلة عديدة على ذلك، كسيراليون، وليبريا، وهايتي بشكل خاص، التي كانت محورا لنظر مجلس الأمن يوم أمس. وينبغي حل هذه المشاكل من خلال وضع استراتيجيات أفضل تتيح لجميع الشركاء المشاركة منذ بداية جهود بناء السلام، وخاصة فور اتخاذ القرار بإجراء الانتخابات، كما هو الحال في كوت ديفوار وهايتي. وينبغي القيام بعملية تخطيط للمساعدات المالية والتقنية، بحيث تتمكن الهياكل الناشئة عن الانتخابات من العمل بشكل اعتيادي ومن الاستجابة لتوقعات الشعب.

وبخلاف ذلك، تنشأ الديمقراطية، ولكن قد ينشأ أيضا فشل الديمقراطية. فلا بد من عقد اجتماعات عديدة

واعتيادية بين المانحين الرئيسيين، والبلدان المساهمة بقوات، والمؤسسات المالية، والحكومات المعنية من أجل تقييم الحالة وإعداد الاستراتيجيات.

وبكل تواضع، فإن بلدي، التزاما منه بالتعاون بين الجنوب والجنوب، مستعد تمام الاستعداد للمساهمة بالمساعدة التقنية اللازمة، كأن يوفد الخبراء، على سبيل المثال، إلى بلدان الجنوب لمساعدتها على الاستفادة من خبراتنا الإنمائية. وبطبيعة الحال، هناك حاجة إلى أن تكون ولايات بناء السلام أكثر طموحا. وينبغي لها أن تتضمن أنشطة بناء السلام، وخاصة خلال فترات الصراع الطويلة.

إننا ندرك عدم وجود خط فاصل واضح بين حفظ السلام وبناء السلام. وتلك هي أيضا نظرية إدارة عمليات حفظ السلام. بل إن ما نشهده الآن هو طور تدريجي سيستمر لفترة ما، بحيث يتعايش حفظ السلام وبناء السلام جنبا إلى جنب.

إن اقتراح الأمين العام بشأن إنشاء لجنة لبناء السلام يوفر استجابة أولية لهذه المسألة بقدر ما يتيح إطارا مؤسسيا لتمكين مختلف أصحاب المصلحة من العمل معا، مستهدفين أنشطتهم ومحققين التكامل في ما بينهم. وسيسمح بالفعل الصندوق الاستئماني لبناء السلام، الذي لم تتحدد معالمه بعد، إذا ما أنشئ، بتوفير رد مناسب على مسألة قابلية التنبؤ بالموارد.

نعرف جميعا أن هناك توافقا في الرأي واسع النطاق بشأن إنشاء لجنة بناء السلام هذه، والتي ينبغي أن ترتبط، وفقا لرأي المغرب، بمجلس الأمن وبالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولماذا لا ترتبط أيضا بالجمعية العامة إذا ما قرر المجتمع الدولي ذلك؟ وفي إطار تلك الهيئة ينبغي أن يتعاون المانحون والمؤسسات المالية والخبراء من أجل نجاح العملية الانتقالية في البلدان الخارجة من الصراع.

وعندما أقول التعاون، فإن ذلك لا يعني الأغنياء فحسب؛ إنه التعاون بين الأغنياء والفقراء الذين يعملون معا لتحقيق الوحدة لمساعدة الأكثر فقرا بيننا في المجتمع الدولي.

وتأمل المغرب أن يوافق رؤساء دولنا وحكوماتنا على المبادئ التي ستنظم اللجنة في المستقبل، والتي ستكون رمزا لسلسلة التضامن بين البلدان وبين الأجيال.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل أيسلندا الذي أعطيه الكلمة.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتقديم الشكر لوزير خارجية الدانمرك على مشاركته في المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام بعد الصراع ورئاسته لها. كما أود أن أشكر الرئاسة الدانمركية على ورقة المناقشة المفيدة التي قدمتها حول هذا الموضوع الهام.

قبل عام، تكلم السيد جيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي، أمام مجلس الأمن، وذكّرنا بأن المسألة الأولى التي تتعلق بمنع الصراعات هي أن يكون لدينا اقتصاد متنام يشارك فيه الناس. كما أشار إلى الدراسة المهمة للبنك الدولي، وهي أصوات الفقراء، التي بينت بوضوح أن الناس في البلدان المنكوبة بالصراعات يريدون أن يعيشوا في سلام. إنهم يريدون إتاحة الفرص لهم وتمكينهم، ولا يريدون الصدقات.

وتدعو الصلات المعقدة بين الصراع والسلام والتنمية والأمن إلى اتخاذ نهج متعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات لبناء السلام. وبالتطرق إلى الأسباب الجذرية للصراع من خلال المصالحة وبناء المؤسسات والتحول السياسي والاقتصادي، فإن السلام الدائم يمكن أن يتحقق، ويمكننا أن نمنع نشوب الصراعات من جديد.

إن الملكية المحلية وتنسيق الجهود الدولية وتنسيق الإجراءات كلها عناصر جوهرية لتحقيق تلك النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع المنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور رئيسي في تحقيق السلام لأمد بعيد.

وورقة المناقشة تقدم عرضاً ممتازاً للعناصر الرئيسية لبناء السلام. وأود أن أركِّز في ملاحظاتي على موضوع واحد: أهمية النشر السريع والمستهدف للخبراء المدنيين تحقيقاً لانتقال ناجح من حفظ السلام إلى بناء السلام وإرساء الأسس لتنمية بعيدة المدى.

ولسنوات عدة، نفّذت حكومة أيسلندا برنامجاً للنشر السريع لموظفين مدنيين ضمن بعثات حفظ السلام وبناء السلام. وهذا البرنامج، الذي يسمى الوحدة الأيسلندية للاستجابة للأزمات، يحتفظ بقائمة من الخبراء المدنيين الذين يمكنهم الانضمام إلى البعثات الدولية خلال فترة قصيرة.

وخبرتنا تدل على أن العديد من الخبراء المدنيين المؤهلين جيدا يرغبون في أن يتم نشرهم خلال فترة قصيرة للعمل في مناطق تمر بظروف تنم عن تحديات جسيمة، وكان المجتمع الدولي في الماضي يعتبر أن إيفاد بعثات عسكرية إليها هو الخيار الممكن الوحيد.

لذلك، نعتقد أن ثمة إمكانية كبيرة لزيادة تطوير ذلك النهج، ويسرنا أن نرى فكرة تطوير آلية من هذا القبيل في الأمم المتحدة وقد أثيرت في ورقة المناقشة. ونعرف أيضا أن إدارة عمليات حفظ السلام كانت تستكشف هذا النهج، ونشجع الأمم المتحدة بقوة على مواصلة ذلك العمل بصورة نشطة.

والخبرة المستقاة في أفغانستان والبوسنة والهرسك وكوسوفو وسري لانكا قد علّمت السلطات الأيسلندية أهمية إيجاد البيئة الملائمة للعمل حيث تتوفر مزايا مقارنة. وكدولة صغيرة عضو في الأمم المتحدة، فإننا نبحث عن مشاريع يمكننا أن نضع فيها خبراتنا الخاصة.

وفضلا عن ذلك، اسمحوا لي أن أذكر خمسة مبادئ رئيسية استقيناها من واقع خبرتنا في الميدان. أولا، يجب تعريف أي بعثة تعريفاً جيداً، وأن تكون لها استراتيجية وأهداف واضحة. ثانيا، إن إشراك السكان المحليين في مرحلتي التخطيط والتنفيذ أمر مستصوب جدا، بل إنه شرط أساسي في معظم الحالات ضماناً لخاتمة ناجحة. ثالثا، يجب التأكيد على آفاق الاستدامة في كل المراحل، وعلى الخبراء المدنيين أن يدللوا على وجود إرادة قوية لديهم وعلى توفر الدافع والقدرة على نقل خبراتهم الفنية ودرايتهم العملية إلى نظرائهم. رابعا، يجب أن ينسق الشركاء فيما بينهم وأن يتعاونوا على كل المستويات تلافيا للإخفاقات الكامنة للنُهج التي لم تنسّق بصورة كافية. أخيراً، من المهم أن يكون هناك منظور بعيد المدى، حيث ينبغي أن تبذل الجهود دائما لوضع استراتيجية للخروج منذ بداية أي عملية لبناء السلام.

إن إنهاء الصراع لا يضمن استمرار السلام. ووضع عملية شاملة وطويلة الأجل لبناء السلام هو استمرار ضروري لعملية حفظ سلام ناجحة. وأنا على ثقة من أن مناقشة اليوم هنا ستسلّط أضواء مفيدة على الكيفية التي يمكن للأمم المتحدة بها أن تواصل تحسين نهجها حيال بناء السلام.

وأود أن أختتم بتكرار ما قلناه فعلاً في الجمعية العامة: إن أيسلندا تؤيد تماماً اقتراح الأمين العام بإنشاء لجنة بناء سلام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي، اسمحي لي أن أهنئك على توليك رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو.

من المؤكد أن هذه المناقشة تأتي في توقيت مناسب في سياق جهدنا الجماعي المستمر لتعزيز قدرات الأمم المتحدة لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع على تحقيق السلام الدائم. وهناك اتفاق عام على أن تلبية الاحتياجات الطويلة الأجل للبلدان الخارجة من الصراع تتطلب درجة عالية من التنسيق والترابط بين مختلف الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم بناء السلام.

وبناء السلام يتجاوز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما أنه يتجاوز تقديم المساعدة الضرورية للاجئين. وهو ينطوي أيضاً على احتياجات أطول أجلاً، مثل إنعاش الاقتصاد وإعادة بناء الهياكل الأساسية، وتعزيز سيادة القانون وإنشاء المؤسسات الديمقراطية. والتعامل مع تلك الاحتياجات الطويلة الأجل مسألة حيوية إن كنا نريد الحيلولة دون عودة الصراع مرة أخرى. وبعبارة أخرى، إن كانت الأمم المتحدة تنشد النجاح، لا بد أن تكون هناك جهة اتصال تتعامل مع بناء السلام بصورة شاملة.

والأمين العام في تقريره ''في جو من الحرية أفسح'' (A/59/2005)، يسلِّم بأن أوجه عجز ضخمة لا تزال قائمة في تخطيط وتمويل وتنفيذ قدرات منظومة الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، فقد اقترح إنشاء لجنة لبناء السلام.

وعندما يصل صراع ما إلى ذروته، تكون هناك في العادة تدخلات عديدة، تبدأ بمشاركة مجلس الأمن تنفيذاً لولايته لصون السلم والأمن الدوليين. وحالما ينحسر الصراع، فإن كل التدخلات تختفي تدريجياً. إلا أن التجربة علّمتنا أن تلك هي أهم مرحلة في حسم الصراعات حيث أنها المرحلة التي تتسم اتفاقات السلام خلالها بالهشاشة وتحتاج إلى توطيد.

والتحدي الذي نواجهه في مبادرات السلام التي تقودها أفريقيا يتمثل في ضرورة كسب الدعم السياسي والأخلاقي والمادي من المجتمع الدولي لضمان انتقال فعال من الاحتياجات الأمنية والإنسانية المباشرة إلى التنمية طويلة الأجل، وهي شرط أساسي للسلام المستدام.

وخلال الأعوام الماضية، أدرك مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية الاستراتيجيات الشاملة والطويلة الأجل لبناء السلام. وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الخارجة من الصراعات والتي أُنشئت في البداية من أجل بوروندي وغينيا – بيساو، ومؤخراً من أجل هايتي، هو خير شاهد على ذلك. ونلاحظ مع التقدير أيضا أن الأمانة العامة بذلت جهوداً لضمان أن يكون هناك نهج مشترك إزاء عمل وكالات الأمم المتحدة، لا سيما الوكالات التي تعمل في بلدان الصراع.

ولكن، كما تعلّمنا في كل من بوروندي وغينيا – بيساو، فحتى يكون حل الصراع ناجعاً، ثمة حاجة إلى إشراك أصحاب الأدوار الأخرى، مثل المانحين الدوليين ومؤسسات بريتون وودز التي لديها بالفعل برامجها الداعمة لبناء السلام. والتحدي هو أن نسخر جهود كل أصحاب الأدوار في وقت مبكر بصورة كافية لضمان التنسيق من البداية. ولأن الأمر كثيراً ما يتطلب وقتاً طويلاً من المانحين لتقديم الدعم الضروري للبلدان التي خرجت من الصراع لتوها، لا سيما في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سيكون من المهم أن تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية من خلال تمويل تلك الخطوة الهامة من جدول الأنصبة المقررة ريثما تؤمن مصادر أخرى للتمويل.

إننا نعتقد أن إنشاء لجنة لبناء السلام سيقطع شوطاً طويلاً نحو سد تلك الفجوات، ولذا، فقد أيدنا اقتراح الأمين العام لإنشاء تلك الآلية. والبلدان في حالات ما بعد الصراع تواجه تحديات ضخمة فيما يتعلق بإقرار سلام دائم. وعدم التعامل مع تلك التحديات على نحو سليم يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الصراع أو قد ينجم عنه انخفاض حاد في مستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ولكي تكون الاستراتيجيات الرامية للتعامل مع تلك التحديات فعالة وناجحة، ينبغي أن تكون شاملة في طبيعتها وأن تعالج الأسباب الجذرية للصراعات والآثار السلبية المترتبة عليها.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن الأمم المتحدة لديها دور حيوي وجوهري تضطلع به في حالات ما بعد الصراع. وهي المنظمة الوحيدة التي لديها الخبرة الفريدة من نوعها لمساعدة الشعوب على إعادة بناء بلدانها بعد الدمار الذي تخلفه الصراعات المسلحة. ونعتقد أن لجنة بناء السلام المقترحة يمكن أن توفر التنسيق المطلوب.

ونرحب بكم، سيدي الوزير، في نيويورك. فحضوركم يدلل على مدى أهمية هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على كلماته الطيبة.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبدالعزيز (مصر): السيدة الرئيسة، يسعدني أن أبدأ بالترحيب بحضور وزير خارجية بلادكم الى نيويورك لرئاسة هذا الاجتماع، وأن أعرب عن تقدير وفد مصر لدعوة وفدكم لعقد هذا الاجتماع في توقيت مناسب يسهم في تعزيز النقاش الإيجابي حول مقترحات تعزيز وتطوير دور الأمم المتحدة في مجال بناء السلام لمواجهة القصور المؤسسي في آليات العمل متعدد الأطراف فيما بعد التوصل إلى اتفاق للتسوية، والانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام.

وفي تقديرنا أن اقتراح الأمين العام في تقريره حول إصلاح المنظمة بإنشاء لجنة حكومية لبناء السلام في إطار الأمم المتحدة يلمس واقعا يعكس ما شهدته ساحة الصراعات المسلحة – وخاصة في أفريقيا – من متغيرات و ما أفرزته من نتائج. وفي هذا الإطار، أود أن أطرح عددا من العناصر التي تمثل مساهمة منا في النقاش حول أبعاد و أطر تناول قضية بناء السلام، وخاصة من جانبها المؤسسي.

أولا، لقد سجلت الأمم المتحدة نجاحات مشهودا لها في مواقف للتراعات نذكر منها على سبيل المثال كُلاً من أنغولا وموزامبيق وغواتيمالا، فضلا عما أظهرته حتى الآن من نجاح مرحلي في التعامل مع مواقف دقيقة وصعبة في كل من سيراليون وكوسوفو وتيمور – ليشتي. ويعكس ذلك أهمية تلاقي الإرادة السياسية المشتركة بين أطراف التراع والمجتمع الدولي والقوى الإقليمية على تجاوز محنة التراع والتغلب على تحديات إقرار السلام والاستقرار.

ثانيا، يستند مفهوم بناء السلام إلى أن المكونين الأمني والسياسي في جهود الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الصراع لا يمكن لهما النجاح بدون إطار شامل للتعامل مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتلك الصراعات، وإلى أن صياغة مثل هذا الإطار الشامل إنما هي عملية يجب أن تبدأ في مرحلة مبكرة من انتشار بعثة حفظ السلام بحيث يمكن تنفيذ مكوناتها وتجميع عناصرها في توقيت مناسب فور تحقق الاستقرار النسبي في الحالة الأمنية، وفي إطار يحافظ على التواصل والاستمرارية في درجة الاهتمام والالتزام الدوليين فيما بعد انتهاء دور بعثة حفظ السلام. ويقضي الأمر تحديد وتنسيق أدوار أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها من جهة، وعلاقاتها من جهة أخرى مع كل من مجتمع المانحين

الدوليين والمنظمات والقوى الإقليمية المعنية، والاتفاق أيضا على النطاق الزمني الذي تنتهي فيه مرحلة بناء السلام ذاتها لتبدأ مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد.

ثالثا، لقد كشفت لنا التجارب عن محددات الدور الحيوي الذي يقوم به مجلس الأمن في مجال صيانة الأمن والسلم الدوليين. وقد انعكست تلك المحددات في حالات تفجر فيها عدد من النزاعات مجددا، كان أبرزها في ليبريا وهايتي، بعد ان استثمر المجلس في إدارتها الكثير من الجهد والوقت ولكنه عجز عن توفير الاهتمام والدعم الدولي المتواصل لمرحلة إعادة بناء الدولة والتناول الفعال للجذور الاقتصادية والاجتماعية للنزاع محل النظر.

وفي واقع الأمر، فإنه لا يمكن تصور امتلاك مجلس الأمن للجهد والوقت والقدرة على تنسيق أدوار أجهزة ووكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الطبيعتين السياسية والإنمائية معا، أو أن يضطلع المجلس بمهام كفلها الميثاق لكل من الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة. ومن ثم، فإن الجانب الأكبر من الفجوة المؤسسية التي تعاني منها الأمم المتحدة حاليا في تناول مواقف ما بعد الصراعات تعود إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين مرحلتي حفظ وبناء السلام من جهة، والخط الفاصل بين اختصاصات مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، فضلا عن طبيعة الدور الذي تقوم به مؤسسات التمويل الدولية ومجتمع المانحين.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام كجهاز حكومي استشاري يمثل نقطة ارتكاز للتنسيق بين أدوار كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، اتساقا مع ولاية كل منها وفقا للميثاق، وبين برامج ووكالات الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدوليين. وهنا، أود أن أؤكد على أن الاهتمام الذي حظي به هذا الاقتراح، وخاصة بين الدول الأفريقية، يعود الى تطلع قارتنا الأفريقية لدور حيوي للأمم المتحدة في تنسيق جهود بناء السلام وفقا للأسس التالية:

أولا، أن يرتبط عمل اللجنة المقترحة بتقدم الدول المعنية أو السلطات الوطنية الانتقالية التي تمثل تلك الدولة بطلب رسمي يعبر عن الرغبة في الحصول على مساعدات. ثانيا، أن تتم صياغة طبيعة وتوقيت ونطاق المساعدات وفقا للاحتياجات والأولويات الخاصة بالدولة المعنية. ثالثا، أن تقتصر ولاية اللجنة المقترحة على مواقف ما بعد الصراع، وتحديدا على الاحتياجات المباشرة والطارئة المرتبطة ببرامج إعادة التأهيل والإدماج والإعمار وتحقيق المصالحة الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية والبشرية. رابعا، أن تضطلع اللجنة بتنسيق المساعدات المالية المقدمة للدولة المعنية لتفادي الازدواجية في التمويل وضمان التوزيع المتكافئ للموارد المالية و الفنية على المجالات ذات الأولوية. خامسا، أن تكون هناك معايير وشروط محددة لانتهاء مهمة اللجنة في الدولة المعنية. سادسا، أن تكون مسؤولية متابعة أعمال اللجنة موزعة على كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن وفقا لولاية كل منها. سابعا، أن تتم دعوة الأمانة العامة وممثلي وكالات وبرامج الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والحكومات الوطنية أو الانتقالية في الدولة المعنية، فضلا عن المنظمات والقوى الإقليمية ودون الإقليمية، لحضور اجتماعات اللجنة ترسيخا لتنسيق الأدوار وتفاديا للازدواجية.

لقد قام وفد مصر بتوزيع مقترح متكامل على جميع الدول الأعضاء يهدف إلى وضع فكرة إنشاء لجنة بناء السلام موضع التنفيذ، ويقوم على تحقيق التكامل المؤسسي والتنفيذي لتناول جهود بناء السلام في إطار الأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد هنا أن المقترح المصري يستند إلى فرضية تكاتفنا جميعا لتحقيق إصلاح حقيقي لكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن والأمانة العامة. وبما أن القمة القادمة في أيلول/سبتمبر ستعتمد العديد من الإصلاحات المؤسسية، فلا بد وأن يتواكب ذلك مع امتداد الإصلاح ليشمل كافة المنظمات والوكالات المتخصصة التي يرتبط عملها مع عمل الأمم المتحدة في مواجهة تحديات العمل الدولي متعدد الطراف في مختلف المجالات وفي تحقيق متطلبات الأمن الجماعي بمفهومه الشامل للأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار يراعي التوازن في الاختصاصات والتكامل في تنفيذها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد أوكرانيا بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نرحب بمناقشة اليوم كمتابعة منطقية لعدد من المناقشات التي أجراها مجلس الأمن خلال السنوات الماضية بشأن المواضيع المتصلة ببناء السلام. كما نسلم بالأهمية وبالقيمة الإضافية التي اكتسبتها هذه المناقشة في ضوء المداولات الجارية حاليا في الجمعية العامة وغيرها من المحافل حول إنشاء لجنة بناء السلام.

ويود وفدي أن يشكر الرئاسة الدانمركية على عقد هذه الجلسة المهمة في الوقت المناسب وعلى تقديم ورقة مناقشة مركزة لمناقشة اليوم. كما نشكر نائبة الأمين العام ورئيس البنك الدولي على بيانيهما الهامين والمحفزين للتفكير، ونشكر كذلك سائر الشخصيات الرفيعة المشاركة في مناقشة اليوم.

إن أوكرانيا ترحب بحقيقة أن مسألة بناء السلام أصبحت تتسم بأهمية متزايدة في الأمم المتحدة. وفي حقيقة الأمر، فإن الطلب على جهود الأمم المتحدة لبناء السلام ما فتئ يزداد في كل أنحاء العالم. ومن الحقائق التي أضحت معروفة جيدا أن ما يقرب من نصف البلدان التي تخرج من الحرب تتجدد فيها أعمال العنف في غضون بضعة أعوام.

إن إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وإقامة الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، فضلا عن كفالة بيئة آمنة لمساعدة البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية من الحرب إلى السلام الدائم، كل ذلك يتطلب نهجا شاملا لعملية بناء السلام.

ونرى أن نهجا كذلك ينبغي أن يأخذ في الحسبان الروابط القائمة فيما بين درء الصراع وحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام وبالتالي ينبغي أن يهدف إلى الحفاظ على النتائج المحققة وإلى منع عودة حدوث الصراع المسلح. وينبغي أيضا أن يقوم على أساس فهم التكافل فيما بين السلام والأمن والتنمية المستدامة. ومن الجلي أن تنفيذ استراتيجية شاملة كتلك يتطلب التفاعل الفعال والتعاون وتقسيم العمل فيما بين جميع الأطراف الشريكة الدولية، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصالح المحليون وجهات فاعلة أخرى.

ومما لا شك فيه أن لمجلس الأمن أن يؤدي دورا بارزا في جهود بناء السلام، وبخاصة في أعقاب الصراع مباشرة. وقام مجلس الأمن فعلا بإدراج عناصر بناء السلام في ولايات عمليات حفظ السلام لضمان انتقال سلس إلى طور ناجح من أطوار ما بعد الصراع. وفي نفس الوقت نعتقد بأنه حينما يقترب بلد من طور التحرك من الانتعاش الانتقالي صوب التنمية الطويلة الأمد ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أن يتولى الدور الرائد في تنسيق الأنشطة ذات الصلة للمجتمع الدولي.

وأود أيضا أن أقر بالدور الهام الذي تؤديه الجمعية العامة في رسم استراتيجيات عامة لبناء السلام، وأيضا بالدور الهام للأمين العام. وبالنظر إلى تعقد أنشطة بناء السلام لا يمكن أن توجد طريقة إجراء تناسب جميع الحالات. كل حالة معطاة تتطلب الحوار والتعاون فيما بين عدد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك أصحاب المصالح المحليون. وتعزيز الملكية المحلية عنصر هام من عناصر ضمان استدامة جهود بناء السلام. ومن شأن الانخراط المبكر، عند الاقتضاء، من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن يسهم أيضا في تحقيق أهداف حفظ السلام.

وختاما، أود أن أذكر مرة أخرى دعم أوكرانيا لإنشاء لجنة لبناء السلام. ونرى أن اللجنة يمكنها أن تردم ثغرة مؤسسية في الأمم المتحدة وأن تساعد في التغلب على كثير من التحديات الماثلة في آلية بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. وأوكرانيا تؤيد مبدئيا اقتراحات وأفكار الأمين العام فيما يتعلق بوظائف وطرائق تلك الهيئة وتأمل في أن يكون القرار بإنشاء اللجنة من بين النتائج الرئيسية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم لجلسة اليوم وأن أهنئ وفدكم على توليه لرئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. أود أن أشكر وفدكم على اتخاذه هذه المبادرة حسنة التوقيت بالنظر في مسائل بناء السلام بعد انتهاء الصراع في مناقشة مفتوحة يجريها المجلس بمشاركة عدد أكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأحاط وفد بلدي علما مع الاهتمام ببياني وكيل الأمين العام ورئيس البنك الدولي.

ويقدم وفد بلدي تقديره المخلص إلى الدانمرك على الورقة غير الرسمية بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع (S/2005/316، الملحق) التي تشكل أساسا سليما لمناقشة اليوم. ومما يترك في نفوسنا الأثر على نحو خاص النهج الشامل والباعث على التفكير في الورقة غير الرسمية التي تسلط الضوء على أسئلة هامة جدا وذات صلة بالسياسة الراهنة والتحديات المؤسسية والمالية في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما الرأي في أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا رئيسيا في بناء السلام بعد انتهاء الصراع لدرء عودة حدوث الصراع ولمساعدة البلدان على إعادة وضع أسس الحياة الطبيعية وتحرك المجتمعات صوب السلام المستدام. وينطوي ذلك عادة على عملية متعددة الوجوه وولاية متعددة الأبعاد تشمل مجموعة تامة من المسائل والأنشطة.

ومن الواضح وجود تحديات سياسية ومؤسسية ومالية رئيسية تقوم حاجة إلى تناولها. ومن شأن ذلك أن يتطلب التماسك في السياسة والتنسيق الأفضل اللذين يستلزمان انخراط الأمم المتحدة والأطراف الخارجة من الصراع وذوي المصالح المحليين والمؤسسات الدولية والجهات المانحة وغيرها من الجهات الفاعلة. ومن المهم ضمان وجود بيئة وافية بالغرض وممكنة ومؤيدة ومفضية إلى تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد نرحب بالنظر في نهج إقليمية من الممكن اتخاذها للتصدي لتحديات بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وتتفق ماليزيا مع الرأي في أن كل حالة من حالات ما بعد انتهاء الصراع توجد مجموعة فريدة من الظروف. لا يوجد طراز واحد لبناء السلام يمكنه أن يناسب جميع

الحالات. ينبغي للأمم المتحدة أن تكيف نشاطاتها مع الحالات المحددة على أساس كل حالة على حدة. ونوافق على الرأي في أنه يجب إيجاد طرق لضمان قدر أكبر من الملكية والقدرة فيما بين الجهات الفاعلة المحلية لضمان اعتماد برنامج لبناء السلام بعد انتهاء الصراع يكون أكثر قبولا واستدامة وتكون له قابلية أكبر للتنفيذ.

وفي هذا الصدد يجب إيلاء الاهتمام الواجب للمعايير والقيم المحلية والتقاليد الثقافية والدينية والقدرة على الاستجابة. والآن لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجربة تكفي لجمع أفضل الممارسات من حالات ماضية لمعالجة تحديات في المستقبل. نحن نؤيد النظر في إنشاء آلية مدنية للانتشار السريع تتكون من قضاة ومديرين وشرطة ومراقبي انتخابات وتكون على أهبة الاستعداد للعمل لبعثات الأمم المتحدة.

وتدرك ماليزيا إدراكا تاما الحاجة إلى استراتيجية شاملة في تشجيع جهود بناء السلام. ولكن لا توجد في الوقت الراهن آلية مؤسسية واضحة لصياغة استراتيجية شاملة كهذه. ونعتقد بأن المداولات الجارية في الجمعية العامة بشأن الطرائق الممكنة للجنة لبناء السلام وغيرها من اقتراحات الإصلاح يمكنها أن تساعد في إيضاح وتلافي النقص المؤسسي.

وترحب ماليزيا بإنشاء لجنة لبناء السلام وتؤيده. بيد أنني أود أن أعيد ذكر رأينا في أن الجمعية العامة يجب عليها أيضا، بدون المساس باختصاص وأدوار الأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة في أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، أن تؤدي دورا رئيسيا في صياغة نشاطات لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. والقيام بأنشطة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع يتطلب التشاور الكامل مع الأطراف المعنية وموافقتها وينبغي أن يقوم على أساس مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد لافالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلدي بمبادرة الدانمرك بإجراء هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا. ونرى أن هناك أربع ثغرات واسعة في مذهب وممارسة بناء السلام الحاليين. وهذه الثغرات هي الافتقار إلى التخطيط المتماسك لعمليات بناء السلام الواسعة؛ والافتقار إلى ما يكفي من الوضوح للأنشطة والتعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة في الميدان؛ والافتقار إلى التماسك فيما بين الجهات الفاعلة المنخرطة في حفظ السلام والجهود الإنمائية الإنسانية على الأمد الطويل؛ وأخيرا، الافتقار إلى التنسيق الوافي بالغرض ضمن منظومة الأمم المتحدة.

إن لجنة بناء السلام المقترحة ومكتب دعم بناء السلام الموازي لها من شأنهما أن يقطعا شوطا طويلا في التصدي للنواقص المذكورة أعلاه. ونعتقد أيضا بأن لجنة بناء السلام يمكنها أن تشكل أداة ذات فائدة بالغة لتعزيز التنسيق والتفاعل بين الجهات المانحة.

وابتغاء إقامة التعاون الأقوى فيما بين الجهات الفاعلة المنخرطة التابعة للأمم المتحدة تقوم الحاجة إلى معالجة مسائل رئيسية متعلقة بالقيادة والإدارة. وفيما يتعلق بالممثلين الخاصين للأمين العام ثمة حاجة إلى إيضاح ولاياتهم. وأيضا يجب أن تحدد على نحو أكثر جلاء الأدوار والوظائف وطرائق التعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان.

وأخيرا، يجب أن تجمع الحاجة إلى أمم متحدة أكثر تكاملا على مستوى البلد إلى الحاجة إلى إظهار التقسيمات

المفاهيمية والعملياتية فيما بين الأعمال العسكرية والسياسية والإنسانية والإنمائية التوجه.

لدى الأمم المتحدة ميزة نسبية ولها أن تؤدي دورا واضحا في بناء السلام. وتجربتها في مناطق ومجالات الصراع وخبرتها الفنية فريدتان. علاوة على ذلك، الأمم المتحدة موجودة قبل الصراع وخلاله وبعده وبالتالي فهي في موقع يمكّنها من إجراء التقييمات والتخطيط الاستراتيجي لجهود بناء السلام. ولكي تؤدي الأمم المتحدة ذلك الدور، فإن التعاون الوثيق والمتواصل بين جميع أجزاء المنظومة ذات الصلة أمر ضروري.

والتقسيم السليم للعمل، على أساس التميز النسبي، بين وحدات الأمانة العامة والصناديق والبرامج والوكالات هو النهج الوحيد القابل للتطبيق. ولكن الجوانب المختلفة لبناء السلام مترابطة، والكفاءات والمزايا النسبية قد تتباين من بلد لآخر. وبالتالي لا يمكن أن يحل تقسيم العمل محل الحاجة إلى التعاون الوثيق والمرن بين مختلف أطراف الأمم المتحدة.

ونحن نرى أنه يتعين علينا أيضا أن ننظر إلى أبعد من الأمم المتحدة نفسها. فليس واقعيا ولا مُستحسنا أن تكون الأمم المتحدة المصدر الوحيد للخبرة التقنية المطلوبة لعمليات بناء السلام الواسعة النطاق. وينبغي إسناد أدوار هامة للمنظمات الإقليمية. وتقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي أن يقوم على مبدأ تفريع السلطة. وفي ذلك السياق، ينبغي أيضا للمانحين أن يعيدوا النظر في أنماط تمويلهم لتيسير التعاون الطويل الأجل على الصعيد الإقليمي.

وغالبا ما تكون المساعدة ضئيلة خلال أكثر الفترات حرجا بعد التسوية السلمية. وتلك الفجوة المستمرة في التمويل بحاجة إلى المعالجة بوصفها جزءا لا يتجزأ من الاستجابة الشاملة لبناء السلام بعد الصراع. ونحن نرى أن جميع الأنشطة التي تشملها الولايات ينبغي تمويلها بالأنصبة المقررة.

وبالإضافة إلى قلة الأموال، قواعد وأنظمة التمويل لدى الوكالات لا تدعم المرونة التي تقتضيها العمليات المعقدة لبناء السلام. وصندوق دائم لبناء السلام، كما اقترح ذلك الأمين العام، إذا صُمم بالشكل السليم ومُول بالقدر الكافي يمكن أن يساعد بصورة كبيرة على معالجة تلك المشكلة.

وثمة فرصة ضئيلة لإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية ما لم يتم تنظيم بناء السلام ذاته بشكل ديمقراطي وما لم يكن خاضعا للمساءلة من الشركاء المحليين. ومشاركة الأطراف المحلية في صنع سياسات بناء السلام أيضا أمر حاسم للمساعدة على ضمان تحقيق تناسب أفضل بين المساعدة وقدرة الامتصاص المحلية. فالمساعدة السريعة على إنشاء آليات ومؤسسات أساسية للدولة أمر حاسم في ذلك الصدد. ويجب أن يكمل دعم المجتمع المدني هذه المساعدة في طور مبكر من مرحلة بعد الصراع. والمشاريع المجتمعية الممولة من الخارج والداعمة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية ضرورية لتوفير الإحساس بالهدف لدى المجتمعات التي قسّمتها الصراعات.

أخيرا، نحن بحاجة إلى أن نكون أكثر ابتكارا في تحديد سبل ووسائل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والملكية المحلية الحقيقية تعني ضمناً مشاركة السكان بأكملهم. وما لم تضطلع المرأة بدورها الشرعي تتضاءل احتمالات نجاح الجهود المبذولة لبناء السلام. وبعد زهاء خمس سنوات على اتخاذ ذلك القرار، ما زال وجود النساء نادرا حول طاولات المفاوضات وفي الهيئات الصانعة للدساتير وفي المجالس السياسية.

وبينما نواصل هذه المناقشة، نحن بحاجة إلى الاعتراف بأنه رغم المزايا النسبية للأمم المتحدة في بناء السلام ثمة حدود لما يمكن للمنظمة أن تحققه. ويجب الحكم على النجاح والتقدم طبقا لمعيار واقعي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل غانا، وأعطيه الكلمة.

السيد تاشي – منسون (غانا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشيد بكم على عقد هذه الجلسة التي تتيح للمجلس فرصة ثمينة لتقييم بند جدول الأعمال هذا قيد النظر، وعلى إدارتكم الفعالة لشؤون المجلس هذا الشهر.

إن مجلس الأمن، وفقا لولايته المحددة في الميثاق، قد ناقش وأجاز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتم الاضطلاع بتلك المسؤولية على نحو جدير بالإشادة، وذلك بالنظر إلى قصص نجاح الأمم المتحدة في هذه العمليات. ورغم المنجزات المسجلة، لا شك أن قصة حفظ السلام لم تكن رائعة تماما – وهو ما يثبت حقيقة أن هذا الجهاز قد أخفق في مناسبات معينة في النهوض بمسؤولياته بشكل فعال.

وفي هذا الصدد، رحب وفدي بتقارير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وبتقرير الأمين العام وبتسليم هذه التقارير بحقيقة وجود فجوة مؤسسية جوهرية داخل منظومة الأمم المتحدة بالنسبة إلى درء انزلاق الدول المأزومة في الحروب أو مساعدتها على ضمان تحقيق الانتقال من الحرب إلى السلم.

ويتفق وفدي أيضا، من حيث المبدأ، مع الفريق وتوصية الأمين العام على إنشاء لجنة لبناء السلام كي تعالج تلك الفجوة بشكل فعّال. ويثلج صدورنا أن ندرك أن الاقتراح يحظى بتأييد واسع النطاق بين الدول الأعضاء. فرد الفعل الإيجابي ذلك هو شهادة واضحة على إدراك الدول الأعضاء لضرورة معالجة أوجه القصور في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، خاصة خلال فترة ما بعد الصراع.

ولقد ظهر بناء السلام في السنوات الأخيرة بوصفه عنصرا أساسياً بشكل متزايد من مختلف العناصر التي تشكل عمليات السلام الدولية. وهناك الآن إدراك واسع النطاق بأنه من أجل التوصل إلى إنهاء حقيقي لحالات الصراعات العنيفة يلزم بذل جهود منسقة لإقامة هياكل تزيل التوترات المستديمة على نحو فعال. وفي هذا الصدد، لوحظ بحق أن ثمة حاجة، من بداية مبادرات السلام على الفور، إلى ضمان التنسيق والتماسك والاستمرارية الفعالة بين مختلف عناصر الاستراتيجية الشاملة لهذه العمليات – وخاصة بين عمليات حفظ السلام من ناحية والانتقالات المحتملة إلى عمليات بناء السلام من ناحية أخرى.

وحيث أن محاولات ضمان السلام الدائم عقب أغلب الصراعات العنيفة في شتى أنحاء العالم تقتضي بالضرورة الدعم المستمر من الأمم المتحدة وشركائها في المجالين الإنمائي والإنساني، ينبغي تعزيز الجهود لتشجيع التعاون الأوثق بين جميع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف المنشودة.

وفي رأينا أن فكرة إنشاء آلية حكومية دولية مختصة وقادرة على إرساء رابط بين الأمن والتنمية وضمان وضع خطة متكاملة للمهمة، بالتنسيق الكافي بين مختلف الوكالات المانحة الحكومية الدولية والوطنية، هي فكرة تستحق الدعم العالمي، حيث أنها ستعزز الجهود المبذولة لتحقيق أكمل علاقات التآزر من أجل الإنعاش والتعمير.

ولقد تم الإقرار عموماً بالعلاقة المعقدة بين التنمية والأمن. وفي ذلك الصدد، وبالنظر إلى عنصري التنمية

والأمن في جميع جهود بناء السلام بعد الصراع، لا يسعنا إلاّ أن نتفق مع الاقتراح الداعي إلى إخضاع لجنة بناء السلام للسلطة المشتركة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولكن على أن تُنشأ بسلطة الجمعية العامة. وبالنسبة إلينا، أياً كان القرار الذي سيُتخذ بشأن موقع هذه الهيئة ينبغي أن يأخذ في الحسبان جميع العناصر الإنمائية والأمنية، وكذلك الحاجة إلى الشمولية والمشاركة القصوى والشراكة الحقيقية والتقييم المتوازن للأبعاد الأمنية والإنسانية في حالات ما بعد الصراع. وفي ذلك الصدد، نؤيد رأي الأمين العام القائل بأن ولاية اللجنة المقترحة ينبغي أن تركز بشكل رئيسي على بناء السلام بعد الصراع. بالإضافة إلى ذلك، حتى تنال اللجنة القبول العام ينبغي أن تكون ذات طابع استشاري وألا تملك سلطات صنع القرار.

علاوة على ذلك، يوافق وفدي على اقتراح الأمين العام الذي يدعو، في حال إنشاء لجنة بناء السلام بعد الصراع، إلى أن تكون اللجنة تابعة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على التوالي، وليس بشكل مشترك، بغية تجنب الازدواج والإرباك.

ومن حيث تشكيل اللجنة، يفضِّل وفدي التمثيل الإقليمي المتساوي من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. علاوة على ذلك، يمكن دعوة مسؤولين من إدارات ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك ممثلي السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، إلى المشاركة في اجتماعاتها وأنشطتها. وبالنظر إلى الدور الإنمائي للجنة، فإن مشاركة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية هي أيضا حتمية.

وللإنصاف، نود أن ننوه بأن الفجوة المعترف بها بين الإغاثة والتنمية قد تم تضييقها إلى حد ما، وإن كان بقدر متواضع، من خلال تخصيص الأموال مؤخرا لنزع السلاح والتسريح كجزء من الميزانية المقررة. ومع ذلك، ما زالت هناك فجوات خطيرة تعرقل الجهود الرامية إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين والمشردين، وتدريب ونشر قوات الشرطة الأهلية، والإصلاح القضائي، وغير ذلك من العناصر الأساسية لبناء السلام. وبالتالي، ونظرا لحقيقة أن الأمر عادة ما يحتاج إلى بعض الوقت قبل التمكّن من حشد الموارد لبرامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في نهاية الصراع، فإنه يمكن لمؤسسة صندوق بناء السلام المقترحة أن تضطلع بدور حاسم في بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع وأن تساعد في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويود وفدي أيضا أن ينوه بالمنظور الجنساني في بناء السلام. وينبغي ألا يجري تجاهل الإسهام الحيوي للنساء في تعزيز السلام، وخاصة دورهن في عمليات بناء السلام. ونود أن نشجع جميع المبادرات ذات الصلة الموجهة نحو المشاركة الكاملة للنساء في جميع مراحل عمليات السلام بوصفها شرطا لازما لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومن شأن هذا أن يضمن أن جميع السياسات والبرامج التي تعتمد في بناء السلام ستعزز المصالح الكاملة للنساء ومشاركتهن والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان للنساء.

وأود أن أشير إلى أن تجربتنا في غرب أفريقيا تكشف أن دولا شقيقة بعينها مثل ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو كان بوسعها أن تستفيد من وجود آلية فعالة وراسخة لبناء السلام. ونتشاطر اعتقاد المجلس، الوارد في بيانه الرئاسي (S/PRST/2005/9) بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، فيما يتعلق بنظر المجلس لبند جدول الأعمال المعنون ”المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا“، بضرورة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالقضايا دون الإقليمية والعابرة للحدود في إطار استراتيجية أوسع لمنع الصراعات وإدارة الأزمات وبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية. ونضم صوتنا إلى صوت

المجلس في دعوته إلى المزيد من تشجيع الأخذ بنهج دون إقليمي متكامل ومشترك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع سائر الشركاء الدوليين الرئيسيين ومنظمات المجتمع المدني. وبالتالي، فإن إنشاء لجنة لبناء السلام يحظى بأهمية كبرى لأفريقيا. وقد برز تأييد غانا القوي لإنشاء اللجنة المقترحة في قرارها بأن تستضيف، بالمشاركة مع حكومة الدانمرك، اجتماعا عقد مؤخرا في أكرا للتداول بشأن هذا المفهوم.

ولا يمكننا المبالغة في توكيد الحاجة إلى اتخاذ إجراء دولي متضافر لتعزيز القدرات الضعيفة للحكومات ولكفالة إجراء إصلاحات للقطاع الأمني ترمي إلى تعزيز العلاقات المدنية – العسكرية في البلدان الخارجة من حالات الصراع، بهدف إنشاء ثقافة للسلام والاستقرار وتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد، هناك مسألة أخرى جديرة بالنظر الجدي من اللجنة المقترحة لبناء السلام هي الحاجة إلى منح مساعدة سريعة لعمليات التعمير بغية الوفاء بالمتطلبات العاجلة للسكان المحرومين. وثمة عامل رئيسي ما فتئ يثبط الهمم على مر السنين هو الافتقار إلى إمكانية الحصول المبكر على المعونة الإنمائية، مع ما يرافق ذلك من تأثير ضار على التعمير والتنمية الطويلي الأجل. وتلك الحالات تؤدي بشكل ثابت إلى تقويض هدف تعزيز الأمن المستدام.

وإزاء تلك الخلفية لوجود حاجة حتمية لاتخاذ تدابير ملموسة لبناء السلام في عمليات السلام المعاصرة بغية التخفيف من الانتكاسات الباهظة التكلفة في حلقات الصراع، يؤيد وفدي توافق الآراء الناشئ في إطار هذه المنظمة من أجل إيجاد علاج راسخ بشكل متماسك وفعال للمساعدة في كفالة انتقال سلس من الحرب إلى السلام الدائم. وينبغي أن يكون الهدف النهائي تجاوز مجرد تقديم الإغاثة المؤقتة للسكان المصابين بالصدمة إلى الوفاء بتوقعاتهم لتهيئة بيئة مواتية لإحلال السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل شيلي، وأعطيه الكلمة.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر رئاسة الدانمرك لمجلس الأمن على اختيارها موضوع بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع لمناقشة المجلس الموضوعية هذا الشهر.

لقد أحاط المجتمع الدولي علما بالزيادة الهائلة في عمليات الأمم المتحدة للسلام خلال العقدين الماضيين. وفي كل تلك العمليات، حالما تتوقف الأعمال العدوانية، تبدأ الأمم المتحدة عملية صعبة بنفس القدر، إن لم تكن أكثر صعوبة، وهي: بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع. ويشكل هذا تحديا معقدا على نحو هائل وهو ضروري بسبب الصدمة الواقعة على المجتمعات من جراء الصراعات المسلحة التي كثيرا ما استمرت طويلا وأدت إلى تمزيق هذه المجتمعات.

ويستلزم بناء السلام، أولا وقبل كل شيء، أن نتخذ نهجا متعدد الأبعاد نحو البحث عن تسوية لأسباب الصراع، يهيئ الحد الأدنى من الظروف الأمنية بينما يمكّن من إعادة القانون والنظام ويرسي القواعد لإعادة التأهيل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لذلك السبب نؤمن بأن الأمر الأساسي هو أنه ينبغي أن تحظى بعثات السلام بولاية شاملة ومتعددة الأبعاد وطويلة الأجل توفر لها الأدوات والموارد اللازمة لمساعدة الحكومات الانتقالية في مهمة تعمير المؤسسات والتعمير الاقتصادي للدول الخارجة من الصراع. وفي سياق تلك النظرة الكلية لمهمة بناء السلام، فإن ما يحظى بأهمية أساسية هو أن ننشد إجراء عمليات سياسية شاملة تشارك فيها جميع قطاعات المجتمع المستعدة لنبذ العنف، بغية إنجاز عقد اجتماعي يمكّن من تهيئة مناخ مستدام للسلام والأمن. وتحقيقا لتلك الغاية،

فإن الأمر الأساسي هو ضمان إجراء حوار وطني واسع النطاق يجمع جميع القوى السياسية المعنية.

كثيرا ما يكون السبب الجذري للصراع هو الفقر والجوع والتخلف الإنمائي. وبالتالي، يشكل الأمن والتنمية عنصرين أساسيين متعاضدين. وحالما ينتهي الصراع، فإن من الجوهري أن يوفر المجتمع الدولي، بينما يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي وتهيئة بيئة آمنة، مستوى من الموارد يمكّن من الوفاء بأمس احتياجات السكان ويساعد الحكومات الانتقالية على إعداد استراتيجيات سريعة الأثر وعلى تطوير برامج إنمائية ومشاريع متوسطة وطويلة الأجل. ونؤمن بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكنه، من خلال أفرقته الاستشارية المخصصة، أن يقدم إسهاما كبيرا طويل الأجل في ذلك الجهد.

وتقدم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مثالا واضحا على تلك الحالة. ومن الواضح أن عملية الأمم المتحدة في هايتي بعثة سلام من الجيل الرابع، لا يقتصر هدفها على مجرد قمع أعمال العنف. فمهمتها معقدة، تتراوح من إنشاء المؤسسات الديمقراطية أو تعزيزها وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان إلى تحديث التشريعات، وتوطيد الأحزاب السياسية، وإصلاح النظام القضائي ونظام العقوبات، وأخيرا وليس آخرا، إعادة هيكلة الشرطة الوطنية وإضفاء الطابع المهني عليها. ويمكن إيجاد تلك الحالات في أماكن أخرى أيضا.

وبالرغم من أنني لا أعتزم أن أتكلم مطولا بشأن توصيات الأمين العام الواردة في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة، لا بد من الإشارة إلى التوق إلى إنشاء لجنة بناء السلام بغية مساعدة البلدان على تجاوز المرحلة الانتقالية بين الصراع المسلح وإعادة المؤسسات الوطنية وبغية مساعدة هذه البلدان في التغلب على الصدمة التي يسببها الصراع.

وإضافة إلى ذلك، تشكل مبادرة إنشاء وحدة مساعدة لسيادة القانون في إطار الأمانة العامة بغية التعاون مع المبادرات الوطنية الرامية إلى إعادة سيادة القانون في المجتمعات التي شهدت أو ما زالت تشهد الصراعات مبادرة إيجابية جدا ستمكّن من تعزيز نهجنا نحو مسائل سيادة القانون والمصالحة في مرحلة بعد انتهاء حالات الصراع.

ونؤمن أيضا بأن إشراك السكان المحليين في وضع وتنفيذ استراتيجيات لفترة ما بعد انتهاء حالات الصراع في مرحلة مبكرة أمر حاسم في جعل تلك الاستراتيجيات مقبولة بشكل أكبر وقادرة على البقاء ومستدامة. وذلك لا يحقق الهدف الحيوي لإشراك المستفيدين أنفسهم في العملية فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تنفيذ العملية بشكل أمثل، لأن هذا يتوقف على الخبرة والمعرفة المحليتين.

كما نؤمن بأنه لا بد أن نضع نصب أعيننا السياق الإقليمي لصراع ما. وبالتالي، لا بد لأي بعثة، منذ إنشائها، أن تدرج التفاعلات الإقليمية في عملية بناء السلام. وفي هذا السياق، ينبغي أن نضع نصب أعيننا الأهمية المتزايدة للإسهام التكميلي الذي يمكن أن تقدمه المنظمات الإقليمية المختلفة في ضمان التوصل إلى تسويات دائمة.

وبالإضافة إلى تلك العناصر، من الأساسي أن نتمكن من الاعتماد على توفر موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ بعثات السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. وتلك الموارد هي أكثر ضرورة في المراحل الأولى لأية بعثة حينما توجد حاجة ملحة على نحو خاص لدى السكان. وسيحدد ذلك الحدث مستوى الثقة بين أعضاء بعثة السلام والسكان في ما يتعلق بالمهمة المطلوب إنجازها. وبمجرد انتهاء مرحلة الطوارئ، فقد يكون من الصعب في بعض الأحيان الاعتماد على الموارد التي تعهد بها المجتمع الدولي لتنفيذ المشاريع الجاري

تنفيذها؛ ويمكن في نهاية المطاف أن تقوض هذه الحالة النتائج الناجحة وحسنة التوقيت لتلك المشاريع.

ولأننا مقتنعون تحديدا بالأهمية الهائلة لبعثات بناء السلام بعد الصراع نعتقد أنه يجب أن نواصل فعل كل ما هو ممكن من أجل تحسينها، بدءا بمراحل التخطيط والنشر والتنفيذ. ويساعد كل نجاح يتحقق على وضع الأسس للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب، من أجل ترسيخ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ وهذا يمهد الطريق لتحقيق السلام والاستقرار اللذين يظلان محط الأمل في البلدان والمناطق التي مزقها العنف فيما سبق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد سلوفاكيا تماماً البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويود وفد بلدي إضافة عدة ملاحظات وتعليقات بصفته الوطنية.

لقد ظل بلدي طوال سنوات عديدة يؤدي دوراً نشطاً في جهود حفظ السلام وبناء السلام في أنحاء مختلفة من العالم. وبذلك اضطلع بنصيبه من المسؤولية من أجل تعزيز وحماية القيم والمبادئ التي تدافع عنها الأمم المتحدة.

وقد وفرت لنا الخبرة الكبيرة في حفظ السلام بعداً كاملاً جديداً لفهم مدى عمق وتعقيد التحديات والتهديدات للسلام والأمن العالميين. وسلوفاكيا مستعدة لكي تتشاطر كل خبرتها التي حصلت عليها مع شركائها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لم يمض وقت طويل منذ أن شهدت أوروبا، وخاصة الجزء الشرقي منها، تغيرات سياسية رئيسية تتصل، على الأقل في بعض الحالات، بتحديات أمنية صعبة. وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد التغلب على جميع القضايا المعقدة، فلحسن الطالع كانت النتائج النهائية إيجابية في معظم الأحيان. ويرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى الدور الإيجابي الذي أدته التكوينات والمنظمات الإقليمية. فبالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، يتبادر إلى ذهني منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودورها النشط في نطاق واسع من المجالات، مثل الانتخابات الحرة، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وإصلاح الإدارة العامة، وما إلى ذلك. ويحث على زيادة تعميق وتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، في مجال تحقيق الاستقرار والسلام. فخبراتها ومعرفتها الطويلة وأفضل الممارسات الثابتة والراسخة يمكن أن تكون ذات نفع كبير كلما اقتضى الأمر ذلك.

وأود أيضا أن أركز تركيزاً خاصاً على دور المجتمع المدني والمنظمات غير الإقليمية في بناء السلام بعد الصراع. وحيث أن خبرتنا ثبت جدواها جيداً، بات بإمكان تلك المنظمات أن تكفل قدراً أكبر من الملكية وبناء القدرات على الصعيد المحلي، وأن تسهم إسهاما كبيراً في تنفيذ الاستراتيجيات وفي إنجاز المهام على النحو الملائم.

وفي ذلك الصدد، ظلت سلوفاكيا في السنوات القليلة الماضية نشطة على نحو خاص في غرب البلقان. وقد اكتسبنا خبرة كبيرة لدى القيام بمساع حميدة في بلدان غرب البلقان. وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضي، استضافت براتيسلافا مؤتمراً دوليا آخر بشأن التنمية في غرب البلقان. وذكر معالي السيد إدوارد كوكان، وزير الخارجية في جمهورية سلوفاكيا والمبعوث الخاص السابق للأمين العام إلى البلقان أن ”مستقبل منطقة غرب البلقان يكمن، قبل كل شيء آخر، في تعميق التعاون وبناء الثقة“.

ونعتقد في ذلك الصدد أنه من الملائم أن نشير إلى دور إيجابي آخر أداه تكوين إقليمي تجمّع فايغارد الأربعة الذي يضم بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا. وعبر تسعينات القرن العشرين وفي السنوات الأولى من هذا القرن، وخاصة أثناء عملية انضمام أعضائه الأربعة إلى الاتحاد الأوروبي والهياكل عبر المحيط الأطلسي، وحتى يومنا هذا، ظل التجمع مفيدا للغاية في تعزيز الحوار السياسي وجو الثقة المتبادلة والتعاون وعلاقات حسن الجوار. وكان هذا هو الحال على الرغم من أن التجمع هو التكوين الوحيد غير الرسمي والذي ليس لديه أي إطار مؤسسي ضروري. ومثلما تظهر تجربتنا، فإن تطوير هذا النوع من التعاون الإقليمي يمكن أن يصبح عاملاً مهماً في بناء السلام وفي تعزيز الاستقرار الإقليمي.

ولقد تعلمنا هذا الدرس بأنفسنا؛ ولهذا السبب ظللنا ننصح أصدقاءنا وخاصة في غرب البلقان أن المجالات مثل تكثيف الحوار الاقتصادي في أوسع معاني الكلمة، وتطوير التعاون الاقتصادي، وتبادل الطلاب والمدرسين والتعاون الثقافي هي القوى المحركة لمزيد من التغير الديمقراطي في فرادى البلدان.

وفي كلامنا أيضا على غرب البلقان، نرى أن أكبر المخاطر التي يتعرض لها بناء مجتمع ديمقراطي في المنطقة، بما في ذلك العودة إلى الصراعات، وقبل كل شيء حالة التخلف الإنمائي للمجتمع المدني، هي الافتقار إلى تطوير سيادة القانون والحالة الاقتصادية الصعبة. وتوفر الأخيرة أرضاً خصبة للفساد والتطرف والجريمة المنظمة. فالاستقرار شرط مسبق مهم لبناء المجتمع الديمقراطي. وسيعقد مجلس الأمن غداً مناقشة مفتوحة عن الحالة في كوسوفو، ونرى ضرورة مراعاة العديد من تلك العوامل في الحل السلمي لمركز كوسوفو في المستقبل أيضا. وسلوفاكيا مستعدة لمواصلة تأدية دور نشط ومحفز في هذه العملية المهمة كيفما اقتضى الأمر.

ويمكن لبلدي، ضمن جملة أمور، أن يوفر الآن قيمة مضافة تتمثل في خبرائه وخبراتهم المهنية التي حصلوا عليها مؤخرا من الإصلاح الناجح لقواتنا المسلحة ولقواتنا الأمنية وإعادة الترسيخ السريع للمبادئ الأساسية لسيادة القانون. وأيضا، فإننا استثمرنا مؤخرا قدراً كبيراً من الموارد المالية والطاقة في تمكين قواتنا المسلحة وقواتنا الأمنية من التصدي على نحو أفضل لمجالات مثل الجريمة المنظمة، وهشاشة نظمنا المعلوماتية ونظم الاتصالات لدينا، ودور الأطراف غير الدول في أعمال الإرهاب المحتملة وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعتبر مفهوم أن تكون القوات المسلحة جزءا لا يتجزأ من المؤسسات والعمليات الديمقراطية وأن تخضع للسلطة المدنية والرقابة البرلمانية على النحو الصحيح عنصرا مهما في جهود بناء السلام المستدامة.

ونبذل أيضا كل جهد لكي نتمكن من أن نسهم إسهاما إضافيا في القدرات المدنية وقدرات الشرطة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتمكن هؤلاء الأفراد من الارتقاء إلى مستوى سمعتهم الجيدة التي حصلوا عليها في السنوات الأخيرة، وخاصة تلك التي حصل عليها المهندسون العسكريون ومزيلو الألغام والعاملون في المجال الطبي. وننظر الآن نظرة عميقة في سبل وسائل توسيع أو تعزيز ما نقدمه من قدرات للخبراء وقدرات تدريبية – حكومية وغير حكومية – في ميادين من قبيل برامج شفافة لنزع السلاح والتسليح وإعادة الإدماج خاضعة للمساءلة، وإصلاح الإدارة العامة، والانتخابات الحرة، والحكم الرشيد، وبناء المؤسسات الديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وما إلى ذلك. ونرحب بوضع الأمم المتحدة لقائمة دائمة تضم مثل هذه القدرات المؤسسية وقدرات الأفراد لكي تستخدم أينما

وحيثما اقتضى الأمر ذلك. وسلوفاكيا مستعدة للإسهام الملائم في هذه القائمة.

ولا يمكن إحراز تقدم كبير ودائم في حالة السلام والأمن عامة في أي صراع من دون التحسن الملموس في الحالة الاقتصادية والاجتماعية لعامة الشعب ومن دون شعورهم بمزايا سيادة القانون. وعن طريق اعتماد تدابير فعالة في تلك المجالات، انتقلت سلوفاكيا تدريجياً من كونها متلقية للمساعدة الإنمائية في أوائل التسعينات من القرن العشرين إلى وضعها الحالي بوصفها بلداً مانحاً جديداً يوفر المساعدة الإنمائية المالية لـ ١٤ بلداً جديداً في أوروبا وآسيا وأفريقيا. وما فتئنا نساعد القدرات المؤسسية في تلك البلدان وندعم بنيتها التحتية والظروف المعيشية فيها ونتشاطر خبرتنا المكتسبة من التحول الحالي في نظامنا الاقتصادي والاجتماعي. وذلك يمثل من دون شك جزءا لا غنى عنه من مجمل مفهوم بناء السلام.

وكما فعلنا في المناسبات السابقة، نود أن نعرب عن دعمنا القوي لإنشاء لجنة بناء السلام ولأهدافها الرئيسية الأربعة حسبما اقترحه الأمين العام. ونرى تلك الخطوة بمثابة شرط أساسي لسد الفجوة المؤسسية القائمة. إن الحاجة الملحة إلى صون السلم والأمن في حالات ما بعد الصراع وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة وطويلة الأجل يجب تناولها بصورة ملائمة.

في الختام، اسمحوا لي أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى تقديمكم لنا ورقة المناقشة الممتازة (S/2005/316، المرفق). وإننا نرحب بهذا النوع من المناقشات إذا ما استمر وإذا ما جرت متابعته بمزيد من الخطوات الملموسة والعملية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الجدير بالاهتمام، على سبيل المثال، النظر في تنظيم مؤتمر للأمم المتحدة لبناء السلام والتحول وإشاعة الاستقرار لمناقشة أفضل الممارسات في مجال بناء السلام والاستقرار. وأود أن أؤكد للمجلس دعم حكومتي القوي لكل جهود ومساعي الأمم المتحدة في بناء السلام. ونلتزم التزاما شديدا بتحقيق أفضل النتائج الممكنة في جميع جوانبها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل سيراليون وأعطيه الكلمة.

السيد بماغبي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفد سيراليون أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو ٢٠٠٥. ونعرب لكم ولأعضاء المجلس الآخرين عن عميق تقديرنا على انتقاء موضوع للمناقشة العامة أقرب لقلوبنا مما يمكن أن نعبر عنه. إن اختيار بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع موضوعا لهذه المناقشة ما هو إلا مؤشر على الأهمية التي يوليها وفدكم والمجلس لذلك الجانب الحاسم من عملية السلام. ونرى هذه المناقشة كمقدمة تتيح لنا فرصة لمناقشة أكثر استفاضة للجنة بناء السلام التي اقترحها الأمين العام.

يعلم الجميع أن سيراليون بلد خارج من الصراع. لذا فمن الطبيعي أن نشعر بالسرور للمشاركة في هذه المناقشة، وإننا نقوم بذلك من منظور تجربتنا العملية وتوقعاتنا.

إن مرحلة ما بعد الصراع من عملية سلام مرحلة يفترض أن تتناول القضايا التي ولّدت الصراع وأن ترسي الأساس لسلام وتنمية دائمين. فهي فترة للمصالحة وبناء الثقة وإعادة بناء المؤسسات، وبخاصة تلك المعنية بإقامة العدل والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم المسؤول. وهي فترة لبلد في حالة الانتقال من الحرب إلى السلم للتأمل في الماضي وبلورة المواقف التي ستيسر تجنب الأخطاء التي أفضت إلى الصراع.

لكنها أيضا مرحلة تتصف بتوقعات التمتع بمستوى معيشة أفضل وبالعدالة وحقوق الإنسان والحرية والتنمية

السريعة والخدمات الاجتماعية وبالحكم التشاركي بالطبع. وفي نهاية المطاف فإن العجز عن التمتع بتلك الأمور هو ما يولد اليوم أغلب الصراعات في العالم. وإن خوف وقلق البلدان الخارجة من الصراع ينبعان من الإخفاق في تلبية تلك التوقعات، وفي أغلب الأحيان فإن العديد من البلدان الخارجة من الصراعات لا تملك الموارد ولا القدرة لتلبية تلك التوقعات.

ولسوء الحظ، فضلا على ذلك، أن إدارة أو توطيد السلام فيما بعد الصراع لم يكونا أبدا أولوية لدى المجتمع الدولي. إن التأكد من صمت المدافع، ولكن عدم التأكد من صمتها إلى الأبد، أصبح يترجم، خطأ، إلى سلام. وهكذا تولدت الخبرة المريرة من النكسات المتكررة في جهود السلام.

إن مشكلة التخلي عن البلدان الخارجة من الصراع وتركها تواجه مصيرها وحدها وصفها الأمين العام ببلاغة على أنها ”حلقة ضعيفة في الآلية المؤسسية للأمم المتحدة“ (A/59/2005، الفقرة ١١٤). ولهذا السبب ترحب سيراليون – بتوقعات كبيرة – بتوصية الأمين العام في إنشاء لجنة لبناء السلام تتولى مسؤولية تعزيز تقديم المساعدة للبلدان الخارجة من الصراع لتنتقل من الحرب إلى السلام الدائم. ومن الطبيعي، أن نتطلع قدما إلى إنشاء وبدء أعمال اللجنة، لا سيما في ضوء انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (البعثة) من بلدي.

من المعروف أن الأمم المتحدة أحرزت نجاحات كبيرة في سيراليون وأن البعثة على وشك إنهاء انسحابها. وإننا نثمن دور أجهزة ووكالات الأمم المتحدة في مرحلة انتعاشنا فيما بعد الصراع، لكننا لا نريد أن تبقى لدينا حلقة ضعيفة قائمة، ونتمنى لو أن مشاركة الأمم المتحدة كانت أكبر في هذه المرحلة. ورغم ذلك، وعلى الرغم من الصعوبات العديدة، فإن سيراليون فخورة بتقدمها السريع في مجالات عدة، بما فيها إعادة بناء النظام القضائي وتعزيز سيادة القانون؛ وإنشاء قوات أمن جديدة أفضل تدريبا وانضباطا وكفاءة؛ واستعادة الخدمات الاجتماعية؛ وإعادة تأهيل البنية التحية للطرق؛ وبناء القدرات؛ وإصلاح الحكم؛ وإنعاش الاقتصاد؛ وإعادة إدماج المحاربين السابقين؛ وإعادة توطين السكان المشردين. إننا مدينون بتلك التطورات إلى سخاء المجتمع الدولي وأصدقائنا الثنائيين. ونتقدم إليهم جميعا بالشكر. لكننا بحاجة إلى المزيد – أكثر من ذلك بكثير – لاستدامة الزخم لتحقيق سلام واستقرار دائمين. ويعد ذلك أكبر ضمان يعول عليه ضد العودة إلى الصراع.

في الختام، من الإنصاف القول إن الأمم المتحدة تقف على مفترق طرق، مستعدة للإصلاح الأساسي الذي يستجيب لأوجه الضعف والقوة المعروفة ويتصدى للتحديات التي تفرضها مهامها الدائمة الاتساع. وأحد تلك التحديات يتمثل في الصراع المسلح من جميع جوانبه ومظاهره. ولدينا الآن فرصة لم يسبق لها مثيل لاتخاذ قرارات حول الإصلاحات وحول إنشاء مؤسسات جديدة للقضاء على الصراعات المسلحة وتقديم المساعدة، وهذا أمر أكثر إلحاحا، للبلدان الخارجة من الصراع لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. إن من الأفضل والأرخص الاستثمار في بناء السلام فيما بعد الصراع، الذي هو وقائي بطبيعته، بدلا من إنفاق موارد شحيحة على انتكاسات يمكن درؤها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل كوت ديفوار، وأعطيه الكلمة.

السيد جانغونيه – بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود في البدء أن أتقدم، باسم وفدي، بتهنئتي الخالصة لكم، سيدي، على تولي الدانمرك رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. إنكم تترأسون عمل المجلس في وقت تناقش

فيه الأمم المتحدة تحديات كبيرة يواجهها العالم: الأمن الجماعي والتنمية واحترام حقوق الإنسان. ويمكنني أن أؤكد لكم أن وفدي يؤيد جميع مبادراتكم. وأود أيضا أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع هام يوليه بلدي، كوت ديفوار، الذي يخوض حربا منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أهمية كبيرة.

كما أنني أحيي تصميم الأمين العام الراسخ على التأكيد من جديد على دور المنظمة في بناء السلام وصون السلم في مرحلة ما بعد الصراع.

لقد ثبت أن جميع الخطوات التي اتخذها المجلس بالفعل في مجال بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع في البلدان الخارجة من الصراع كانت فعالة للغاية. وتلك الخطوات تتعلق باستعادة سيادة القانون والثقة بنزاهة الأنظمة القضائية والأمنية والجزائية؛ وبحظر توريد الأسلحة، وبعملية شهادات منشأ الموارد الطبيعية في البلدان التي تتم مساعدتها؛ وبالجهود دون الإقليمية لرصد تحركات المحاربين السابقين والاتجار بالنساء والأطفال. لقد كانت تلك التدابير مفيدة لصون السلم على الأمد الطويل أينما تم تنفيذها.

وينطبق نفس الشيء على الالتزام بالمشاريع ذات الأثر السريع خلال حفظ السلام والربط بين تدابير حل الأزمات وبناء السلام.

ويجب أن يوضع التأكيد الآن على تعزيز التماسك الكلي والتحقق دوما من أن عمل الجهات ذات المصلحة متسق ومن وجود التكامل وأيضا التعاون الوثيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

ومن اللازم أن يشمل أي برنامج لحفظ السلام مكونا يحظى بالأولوية، هو مكون تحديد الأسلحة. وانتشار الأسلحة الصغيرة وتداولها غير المتحكم به هما دون ريب عامل هام يعقد الصراعات ويطيل أمدها، وبخاصة في أفريقيا. إن انبعاث حركات التمرد وتنامي الجريمة المنظمة في بلداننا كانا ممكنين بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها، ويتطلب استئصال هذه الأسلحة الدعم من المجتمع الدولي.

وبالنظر الى كثرة الصراعات وتعقدها من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تجمع الدول جهودها لمعالجة هذه الظاهرة. ولن يضمن النجاح أو لن يكون دائما إلا إذا عزز الحظر على توريد الأسلحة عن طريق تحديد هوية خطوط التزويد المشروع وغير المشروع للأسلحة والموارد التي تشعل نيران الصراعات، من ناحية، وتحديد هوية جميع المصالح الوطنية والخارجية في الصراعات، من ناحية أخرى.

ونذكر نحن جميعا التوصيات بشأن تهديد نشوب الصراع بين الدول وتهديد نشوب الصراع داخل الدول، كما يرد في تقرير الفريق العالي المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير: في الشهور الأخيرة كانت تلك التوصيات موضوع مشاورات ومناقشات عريضة القاعدة. ومما لا شك فيه أن الإستراتيجية التي ستصاغ في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر الذي ننتظره نحن كلنا بتوق ستجعل من الممكن تعزيز توافق الآراء الذي ينبغي أن يوجه أعمالنا. وحتى يتم استخلاص تلك الاستنتاجات يجب علينا أن نواصل التفكير في مختلف الطرق المفضية إلى إعطاء زخم جديد لعمل الأمم المتحدة في ميداني حفظ السلام وبناء السلام.

وكوت ديفوار، التي انهكتها الحرب ورجتها، تنخرط بجلاء وعزم في استعادة السلام الداخلي. وهذه العملية الباعثة على السعادة، التي ندين بها لوساطة الإتحاد الأفريقي، بقيادة الرئيس ثابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، من شأنها أن تكون مصدر فائدة لو ساعدتها وعززتها تدابير

تجري مناقشتها في مجلس الأمن في هذه الساعة على وجه الدقة. وتعول كوت ديفوار على المجتمع الدولي في دعمنا في التعمير الشاق بعد انتهاء الصراع. وما لم يوجد استثمار كبير بعد نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج – ما لم يجر عمل جريء لمساعدة التنمية – من الواضح أنه توجد مجازفة بالتردي إلى أزمة. وبالقيام بهذه الاستثمارات يمكن إحلال السلام على أساس دائم.

ومن الواضح أن عمليات حفظ السلام، على الرغم من الفائدة منها، لا تكفي في ذاتها لضمان العودة إلى السلام وبناء السلام في المستقبل. هذه العمليات ينبغي أن تكون مقترنة بالأنشطة الإنمائية التي تكيفها الوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة لدعم جهود سلطات البلد المعني.

ووفد بلدي يؤيد، وهو يعي ذلك، الاقتراح المحبذ من جانب الأمين العام بإنشاء لجنة لبناء السلام.

ولا يمكنني أن أختتم بياني بدون إعادة التأكيد على الرغبة القوية من جانب كوت ديفوار في مواصلة تلقي المساعدة من الأمم المتحدة في تنظيم وإجراء الانتخابات العامة القادمة، وخصوصا الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة. وأود أيضا أن أنقل مرة أخرى إلى الأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن، امتنان بلدي على الخطوات المتخذة فعلا والخطوات المتوخاة بتكامل العمل على نحو تام من جانب مختلف الجهات ذات المصلحة في حل الأزمة في كوت ديفوار لضمان حرية وشفافية هذه الانتخابات.

وفضلا عن ذلك، سأكون ممتنا لكم، السيد الرئيس، إذا أمكنكم نقل رسالة كوت ديفوار إلى البلدان التي تسهم بقوات وموارد أخرى لتحقيق عودة السلام إلى بلدي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئاسة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع بناء السلام بعد انتهاء الصراع والفرصة للوفد النيجيري للمشاركة فيها. وذلك حسن التوقيت، بالنظر إلى الاهتمام الذي تلقاه الموضوع في المناقشات التي جرت مؤخرا فيما بين الدول الأعضاء حول كيفية تناول منظمتنا على الوجه الأمثل للتحديات النابعة من حالات الصراع فور وفاء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بولاياتها في البلدان المحددة المعنية.

وأعتزم إعادة بيان شواغل الأمين العام المستندة إلى أساس صحيح بشأن هذا الموضوع، وهي الشواغل التي أدت إلى توصيته بإنشاء لجنة بناء السلام للمنظمة. ويكفي القول إن نيجيريا بوصفها بلدا هاما مسهما بقوات خلصت إلى الاستنتاج، عن طريق مشاركتها الطويلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع يشكل طورا متكاملا، رغم أنه لم يجر التصدي له على نحو تام، من أطوار جهود إدارة السلام للمجتمع الدولي. وتكثر إحصاءات حالات الانتكاس في البلدان الخارجة من الصراع. وإمكان مثل هذه الانتكاسات نما بما يتناسب مع ازدياد الصراعات. لقد نقل ذلك الى المقدمة الالتزام باتفاقات السلام من جانب الأطراف في الصراعات، وجد بعضها أن من المريح حمل السلاح مرة أخرى للقتال من أجل قضايا تعتقد بأنه لا يمكن أن تكسبها إلا في ميدان القتال. حالات كهذه، إذا سمح لها بأن تبقى غير مكبوحة، استخفت بالجهود البطولية التي يبذلها حفظتنا الشجعان للسلام التابعون للأمم المتحدة. بالإضافة إلى فقد موارد حيوية ونادرة، بالنسبة إلى منظمتنا والبلدان المعنية، جرى امتصاص البلدان المجاورة على نحو مستمر تقريبا بالأعمال العدائية المجددة بما لها من نتائج بعيدة الأثر بالنسبة إلى السلام والأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

في أفريقيا، التي فيها حصة كبيرة، على نحو غير متناسب، من حالات الصراع في العالم، فإن التحديات المرافقة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع مروعة على نحو خاص. والطبيعة النفيذة لحدودنا ووجوه التقدم في الاتصالات وسهولتها وحركة السكان وضعت تحديا للمفاهيم التقليدية للصراع، التي ركزت فيها محاولات الحل على اتفاقات السلام بين المتحاربين في الأراضي الوطنية. وخصصت أيضا موارد كبيرة للمشاكل الفورية المقترنة بنزع السلاح وتسريح المتحاربين السابقين.

بيد أن من الواضح أن مكوني إعادة الدمج والتأهيل من مكونات حل الصراع ينبغي أن يعطيا اهتماما أكبر مما أعطياه حتى الآن. وفي تقييمنا أن جهود المجتمع الدولي في هذا المجال قد تكون مفتاح السلام الدائم. وبالنسبة إلى السكان، وخصوصا النساء وجماعات ضعيفة عانت من وحشية الصراعات، من شأن برنامج فعال ذي تمويل كاف لإعادة الدمج والتأهيل أن يشكل ضمانا بانتهاء الصراعات حقا وبأن الناس يمكنهم أن يستأنفوا حياتهم الطبيعية. وينبغي توطيد الخطوات المتخذة حاليا لإعادة دمج المحاربين السابقين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، على سبيل المثال، عن طريق خلق فرص العمل لقسم كبير من الشباب المتململين، كجزء من استراتيجيات تهدف إلى تنفيرهم من الصراعات.

ونيجيريا تعتقد بأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع يجب أن يركز، حتى يكون فعالا، على بعض الجماعات والمناطق الرئيسية في بيئات الصراعات. والجماعات الرئيسية تشمل الجنود المحترفين الذين قاتلوا بجانب الجهات الفاعلة من غير الدول؛ والجنود المتمردين والمرتزقة؛ والأطفال الجنود. ويجب أيضا أن تؤخذ في الحسبان الجماعات الضعيفة، أي النساء والأطفال. وتشمل المجالات الرئيسية الجديرة باهتمام المجتمع الدولي في جميع الجهود المتعلقة ببناء السلام توفير فرص العمل، وتدريب المقاتلين السابقين، ولا سيما تزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من الحياة الطبيعية، وإنعاش النظام القضائي وتقويته، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك اتخاذ التدابير لمعاقبة منتهكي حقوق الإنسان، والمصالحة، وعملية الالتئام.

وفي كل ذلك، من الضروري أن نقاوم إغراء تطبيق حل واحد مصمم ليلائم جميع الحالات. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تراعي جهودنا الحالة المحلية المعينة مراعاة كاملة، وذلك بكفالة المسؤولية الوطنية. ولا غنى أيضاً عن التعاون الوثيق مع الكيانات المحلية والوطنية، بما فيها جماعات المجتمع المدني. وهذا من شأنه أن يكفل استمرار عملية إعادة بناء المجتمعات وحياة الأفراد المدمرة بعد رحيل العاملين في حفظ السلام بوقت طويل. وهكذا تجنى ثمار الاستثمارات في السلام.

وترى نيجيريا أن يكون للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية دور تكميلي تؤديه في بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع. فقد أثبتت بعض تلك المنظمات، ومنها على وجه الخصوص الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، أنه يمكن الاعتماد عليها بوصفها شركاء فاعلين سواء في حل الصراعات أو في عملية بناء السلام. وهكذا فمن شأن تعزيز قدرة تلك المنظمات أن يمكنها من تحسين أدائها حتى عن ذي قبل. وفي هذا الصدد، من المستصوب أن يعالج المجلس الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

وأخيرا، لا سبيل إلى المبالغة في ضرورة حشد دعم المؤسسات المالية الدولية من أجل الاستثمار بشكل كاف في السلام. وهذا يستدعي قيام شراكة حقيقية وتفاهم بين الأمم المتحدة وتلك المؤسسات.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن الوفد النيجيري يتوقع أن تتيح مناقشاتنا اليوم للمجلس تكريس مزيد من الاهتمام

لبناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع ومن ثم تعزيز ثقة المجتمعات السكانية المتضررة، بل والمجتمع الدولي، في الدور الرئيسي الذي يضطلع به المجلس في صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا

السيد شين كاك – سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي بالانضمام إلى من سبقني من المتكلمين في توجيه الشكر لكم يا سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن بناء السلام. وبالنظر إلى توافق الآراء الناشئ بشأن إنشاء لجنة بناء السلام المقترحة، يعد موضوع مناقشة اليوم جيد التوقيت بشكل خاص.

إن وقف الصراع المسلح لا يأتي دائماً بسلام فوري على أرض الواقع. بل إنه مجرد الخطوة الأولى في عملية بناء السلام الطويلة الشاقة. ويشمل بناء السلام جميع الجهود التي تبذل لمساعدة البلدان والمناطق في انتقالها من الحرب إلى السلام، ويضم مجموعة واسعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ويتسم بناء السلام بأهمية أكبر بصفة خاصة في ضوء حالة الهشاشة والضعف التي توجد في أعقاب إقرار السلام، إذ أن ما نسبته ٥٠ في المائة تقريبا من الصراعات المسلحة تعود إلى الحدوث في غضون خمس سنوات من توقفها.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام مترابطة بشكل وثيق لدرجة تجعل من الأجدى العمل على تحقيقها في نفس الوقت بدلا من تحقيق الواحد بعد الآخر. ولتضافر الجهود لبناء سلام دائم في البلدان والمناطق في حالات ما بعد انتهاء الصراع أهمية حاسمة لتهيئة الأوضاع اللازمة للتنمية المستدامة طويلة الأمد ومن ثم لمنع الصراع من العودة إلى النشوب.

ومن دواعي سرور حكومتي أن تلاحظ أن توصية الأمين العام بإنشاء لجنة لبناء السلام تتمتع بدعم واسع النطاق من أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة. فمن شأن هذا الاقتراح الابتكاري أن يسد فراغا مؤسسيا داخل منظومة الأمم المتحدة، بما يسمح للمنظمة بتقديم مساعدة منسقة لمجتمعات ما بعد انتهاء حالات الصراع، التي يتعين عليها أن تعبر الطريق الشاق، والخادع في كثير من الأحيان، المؤدي من الصراع العنيف إلى السلام المستدام والتنمية الاقتصادية.

وقد ناقشت الدول الأعضاء باستفاضة شديدة المسائل الرئيسية المتعلقة بإنشاء لجنة لبناء السلام، بما في ذلك ولايتها وهيكلها الخاص بالإبلاغ وتكوينها وتمويلها. وإذ نعيد تأكيد التزامنا القوي بإنشاء لجنة لبناء السلام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتركيز على مسألتين بارزتين هما: هيكلها الخاص بالإبلاغ وتكوينها.

سوف يتطلب بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع تنسيقا وتعاونا وثيقين بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. بيد أنه نظرا لاختلاط مهام بناء السلام، من الصعب الفصل بشكل واضح بين ولايتي الهيئتين. كما أن جهود بناء السلام، علاوة على ذلك، لا تتكشف دائما على نحو خطي، خطوة بخطوة؛ وبالتالي فإن الاشتراك المتزامن لكل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر مطلوب. ومن ثم يتحتم ضمان التنسيق عن كثب بين هذين الجهازين الرئيسيين طوال عملية بناء السلام برمتها.

ومن الاعتبارات الأخرى الهامة أن تستخدم خبرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في مرحلة مبكرة من عملية بناء السلام تحقيقا للنتائج المثلى لجهود بناء السلام من منظور طويل الأجل.

وينبغي أن تقدم لجنة بناء السلام في تقاريرها توصيات، تأخذ فيها بعين الاعتبار الاحتياجات الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

أما فيما يتعلق بتكوين لجنة بناء السلام، فقد اقترحنا أحد النماذج الممكنة، وهو يشمل عضوين دائمين من أعضاء مجلس الأمن وثلاثة من أعضائه غير الدائمين، وستة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يكفل التوازن الكافي بين هاتين الهيئتين. كما أن من الأهمية بمكان أن تقيم لجنة بناء السلام روابط وثيقة مع جهتين من الجهات صاحبة المصلحة، هما صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية الإقليمية، وذلك بالسماح لممثليهما بالمشاركة في مداولات اللجنة بصفة مراقبين.

وتعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على بناء السلام بوصفه أداة حيوية من أدوات الأمم المتحدة المستخدمة لصون السلام والأمن الدوليين. ونلاحظ مع الارتياح أن بناء السلام قد أصبح الآن أحد الأنشطة الرئيسية المستمرة المدمجة في عمليات الأمانة العامة اليومية، حيث توجد حاليا ١٠ بعثات لبناء السلام في الميدان.

واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن أملي في أن تصبح الأمم المتحدة بإنشاء لجنة لبناء السلام في موعد قريب أكثر كفاءة وفعالية فيما تبذله من جهود شاملة لتعزيز بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد شودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالانضمام إلى الآخرين في تهنئة رئاسة المجلس الدانمركية على إدارتها الممتازة لأعمال المجلس خلال هذا الشهر. ونتوجه بالتهنئة أيضا للسفير وانغ غوانغيا على نجاح الرئاسة الصينية للمجلس في شهر نيسان/أبريل.

ونعرب عن ترحيبنا بالمناقشات الهامة عن بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع وعن تقديرنا للمشاركة الشخصية من جانب وزير الخارجية السيد مولر. وكانت ورقة المناقشة التي أعدتها رئاسة المجلس مفيدة في توجيه دفة المناقشة. كما نعرب عن تقديرنا للإسهامات التي قدمتها السيدة فريشيت، ورئيس البنك الدولي السيد ولفنصون، والمتكلمون الآخرون.

ويلقى موضوع بناء السلام اهتماما متزايدا منذ صدور تقرير الفريق رفيع المستوى (A/59/565) في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وقد عرض الأمين العام فيما بعد خواطره في هذا الصدد في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005) والورقة الغفل التي تلته. وأصبح اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام الآن قيد النظر الجدي داخل الجمعية العامة. ولهذا الاقتراح أهمية خاصة وجاذبية للبلدان الخارجة من صراعات، وخاصة في أفريقيا.

وأود أن أتطرق إلى بضع نقاط قليلة. أولا، تكمن جذور الزيادة في التركيز على بناء السلام خلال السنتين الماضيتين تقريبا في الترابط المعترف بها الآن جيدا بين السلام والتنمية. والواقع أن السلام المستدام لا يمكن بناؤه إلا على أساس من التنمية المستدامة.

ثانيا، بناء السلام عملية معقدة. فهو يضم جوانب كثيرة، منها الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. كما أنه كثيرا ما يشمل، في جملة أمور أخرى، تقديم المساعدة في بناء القدرات المؤسسية، والإنعاش الاقتصادي، والإدارة الرشيدة، والمصالحة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتنظيم الانتخابات.

ومن الواضح أنه ما من جهاز واحد من أجهزة الأمم المتحدة لديه ولاية حصرية تشمل تلك المسائل. وينبغي لاستراتيجيات بناء السلام الناجحة أن تقام على أساس نهج

شامل ومتكامل، وعلى المزيد من الانسجام على مستوى المنظومة والمزيد من التنسيق بين الأجهزة وإشراك جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة.

ثالثا، بالرغم من أن بناء السلام مرتبط أساسا بحالة ما بعد الصراع، التي يكون أحد الشواغل الرئيسية فيها المساعدة على منع العودة إلى الصراع، فإن مما له أهمية مماثلة منع نشوب الصراعات في المقام الأول. وبغض النظر عن الدبلوماسية الوقائية والتسوية المعينة للمنازعات، ينبغي تعزيز التنمية بوصفها أفضل الوسائل لمنع نشوب الصراعات. ويمكن تقديم المساعدة في الميادين الاقتصادية والإنسانية وغيرها بطلب من أحد البلدان لتفادي الانزلاق نحو الصراع.

رابعا، على مستوى السياسة، من التحديات الرئيسية الاعتراف بالصلاحيات الخاصة بكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق ببناء السلام. وإضافة إلى ذلك، إن تكامل أنشطة السلام في الميدان وعلى مستوى القطر يتطلب من الناحية اللوجستية التنسيق بين الأجهزة ذات الصلة والعناصر الأخرى الفاعلة في المقر. ونرى أنه ينبغي استخدام التكامل في عمل هذه الأجهزة الرئيسية الثلاثة لتعزيز التآزر في جهود بناء السلام. والتفاعل بين مجلس الأمن والأفرقة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن البلدان الخارجة من الصراع يشكل أساسا جيدا يمكن البناء عليه. وأحد التحديات الأخرى يتمثل في الحفاظ على الملكية الوطنية لبرامج وأنشطة بناء السلام وتعزيزها وضمان تقديم أولويات البلد المعني على ما عداها.

خامسا، من المسلم به على نطاق واسع أننا نحتاج إلى آلية مؤسسية مخصصة لبناء السلام. ولا يجوز أن تكون مجرد آلية لملء الفراغ ، بل ينبغي أن تعمل على اجتراح نهج شامل وتنسيقه. ويجب أن تكون هيئة حكومة دولية ذات مرونة للجمع بين الأطراف الفاعلة ذات الصلة في الحالات المعينة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، حسب الاقتضاء.

سادسا، إن التجربة المستفادة من مختلف الحالات المعينة، غينيا – بيساو على سبيل المثال، تدل على أن التحدي الرئيسي لا يزال يتمثل في توفير المساعدة الكافية الحسنة التوقيت والمستدامة لأنشطة بناء السلام. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان الحالات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع أثناء التوصية بتغيير السياسات والتفاوض بشأن صفقات المعونة. وينبغي أن تبدي المؤسسات المالية الدولية بعض المرونة التنفيذية. وينبغي النظر في إلغاء الديون من أول وهلة. وبالرغم من أنه يتوقع من البلدان المتلقية استيفاء حد أدنى من الشروط، يجب ألا يغير المانحون حدود أهداف تلك الشروط. والاقتراح الرامي إلى إنشاء صندوق دائم لبناء السلام يستحق الاهتمام.

إننا جميعا نحاول إيجاد أجوبة للعديد من تلك الأسئلة وغيرها مما ورد في اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء لجنة لبناء السلام. ونأمل أن تسهم مختلف الأفكار التي قدمتها الدول الأعضاء اليوم في طائفة المقترحات القيمة التي قدمت بالفعل بشأن بناء السلام عموما، ولجنة بناء السلام على وجه الخصوص.

أود أن أذكر بأن باكستان اقترحت أولا، في عام ٢٠٠٣، فكرة اللجان المتخصصة المركبة، التي تتألف من أعضاء من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة، للمعالجة الفعالة للأزمات في جميع مراحلها، بما في ذلك بناء السلام فيما بعد انتهاء الصراع. وفي أيار/مايو ١٩٩٤، خلال رئاسة باكستان لمجلس الأمن، عممنا ورقة غفلا بشأن اللجان المخصصة المركبة خلال جلسة عامة بشأن الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة.

وخلال المناقشات في الجمعية العامة، عممت باكستان اقتراحها المحدد بشأن لجنة بناء السلام المقترحة. وإن لباكستان اهتماما خاصا باللجنة المقترحة وشعورا بتولي أمرها، إذ أنها تقوم بصفة أساسية على نفس مفهوم النهج المركب الذي اقترحناه منذ فترة طويلة. ونحن نعمل مع الدول الأعضاء لزيادة بلورة الاقتراح ونأمل أن تتمكن الجمعية العامة من إنشاء اللجنة في دورتها المقبلة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد أصمدي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر وزير خارجية الدانمرك، السيد بير ستيغ مولر، على مبادرته بعقد هذه المناقشة بشأن موضوع بناء السلام بعد انتهاء الصراع. إنني أشيد بالورقة غير الرسمية المفيدة للغاية التي عممتها البعثة الدائمة للدانمرك بشأن ذلك الموضوع الهام. وأود أيضا أن أنوه بحضور نائبة الأمين العام لويز فريشيت والسيد جيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي.

لا يمكن للمرء أن يشارك بصورة سائغة في مناقشة من هذا النوع دون أن يلقي على الأقل نظرة سريعة على ما فعله مجلس الأمن حتى الآن، بوصفه الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي أعقاب الطلب على عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة، فضلا عن ميل بعض الثقافات إلى الانزلاق إلى الوراء في الصراع سريعا بعد إنهاء بعثة حفظ السلام أو وقف الأعمال القتالية، أصبح بناء السلام بصورة متزايدة عبئا هاما على المجلس والأمم المتحدة عموما.

وكما نعلم جميعا الآن، من المقترحات التي يدور أكثر الحديث بشأنها في الآونة الأخيرة، وهو ناشئ من تقرير الأمين العام ”في جو من الحرية أفسح: نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“، الاقتراح المتعلق بإنشاء لجنة لبناء السلام. وليس من المدهش أن الاقتراح لقي تأييدا واسعا في جميع أرجاء الأمم المتحدة. ويعتقد وفد إندونيسيا أن مثل هذه المناقشات لا تؤكد أهمية بناء السلام فحسب ولكن من شأنها تعزيز الجهد الدولي الرامي إلى تعبئة الأفكار والهياكل التي ستكون مطلوبة لتنفيذه.

ومن الواضح أن بناء السلام، بالرغم مما هو عليه من صعوبة، لا ينطوي على التعقيدات والتحديات التي يستتبعها حفظ السلام. فنحن لا نستطيع إصدار ولايات بناء السلام بنفس المعنى الذي قد يصدر به مجلس الأمن ولاية بعثة لحفظ السلام، أو فرض لوائح تنظيمية للسلام بنفس المعنى الذي قد نفرض به أحكام فض الاشتباك. فبناء السلام ضرورة سياسية يجب أن تضبط وتنفذ كفن من الفنون الجميلة. ومثلما تظهر ممارسة حفظ السلام بولايات معقدة متعددة الأبعاد، لا يمكن لبناء السلام أن ينجح إلا إذا بدأ من مفهوم شامل ومتعدد الأبعاد. ولذلك نحن نرى أن أول وأهم العوامل لهذا النجاح التخطيط المؤسسي الجدي.

وبينما ستكون هناك دائما تباينات في الثقافات والبيئات المحلية يجب أخذها في الحسبان في الولايات المعينة، فإن لبناء السلام بحبوحة في جانب واحد. هو عامل الزمن. بما أن بناء السلام يتلو عادة فترة لحفظ السلام، فإنه ينبغي أن يستفيد من تراخي الزمن الذي يوفره وقف الأعمال العدائية أو بعثة لحفظ السلام. وهذا يعني أنه، بالنسبة لذلك البلد المعين أو البيئة المعينة، ينبغي للتحضير لبناء السلام، في أكثر أبعاده تعددا أبعاده وأفضل حالاته شمولا، أن يبدأ مع بداية حفظ السلام.

وليس من الأمور الخاضعة للمناقشة أنه، إذا أريد لبناء السلام أن ينجح، يجب أن يكون هناك إحساس عميق بالملكية والقدرة وسط الأطراف الفاعلة المحلية. والواقع، أنه

مهما جرت محاولة أشياء أخرى ووفرت تلك الأشياء، فإن استثمار المشاركة والأفكار والطاقة المحلية هو وحده الذي يمكن أن يرفد جهد بناء السلام ليس بالشرعية فحسب ولكن بأدوات ''البناء'' كذلك. ويجب على مخططي البرامج أن يحددوا منذ البداية أفضل الوسائل التي يمكن استخدامها لكفالة تلك الملكية المحلية، ويجب الاستفادة من الوقت المتاح لوضع استراتيجية واضحة وواقعية وشاملة لبناء السلام.

وبالتالي فإن وفدي، فيما يتعلق بمسألة المحتوى، يرى أنه ينبغي هيكلة بناء السلام كجزء من جدول أعمال أوسع للتنمية. وفي حالة أفضل الخطط، يشمل جدول الأعمال ذاك توفير عناصر مثل الهياكل الأساسية المادية والتعليم من شأنها أن تواصل من حيث وقفت برامج حفظ السلام مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والنهج الراسخ على هذا النحو، المربوط بتوقعات السلام والاستقرار، من شأنه أن يبعث الرسالة الهامة المتمثلة في أن المجتمع الدولي مصمم على رؤية عملية بناء السلام بوصفها استثمارا في المستقبل.

ويرى وفدي أن أحد العناصر الهامة في جدول الأعمال الأوسع ذاك يتمثل في سيادة القانون. ومما له أهمية قصوى توفير الهياكل اللازمة لنظام قانوني وقضائي قابل للعمل وحماية حقوق الإنسان. وتلك الهياكل لابد منها في سبيل ضمان أن يحكم القانون جميع العمليات السياسية والاقتصادية. ومن البديهي أن مثل هذا السيناريو يتطلب موارد مستدامة محددة الأهداف وفي الوقت المناسب. ونحن نشاطر في الرأي القائل بأنه، رغم أن المستويات العالية من المعونة لا تضمن النجاح، فإن عدم كفاية المعونة من شأنه أن يجعل من جهود بناء السلام بعد الصراع ألعوبة مضيعة للزمن.

وبالمثل، ثمة إدراك متزايد بأن تركيز جهود بناء السلام على المستوى القطري فحسب لا ينتظر أن يؤدي إلى تغييرات هامة في نتائج عملية بناء السلام، لا سيما في المناطق التي تتداخل الديناميات السياسية والأمنية والاقتصادية في صراعاتها. وعند التخطيط لبناء السلام، يجب أن تراعى الحالات من هذا القبيل – كما رأينا في غرب أفريقيا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية – ولا بد أن تكون الاستراتيجيات الأوسع مهيأة كيما تستجيب لتلك الحالات.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى وجود دلائل متزايدة على أن الإخفاق في معالجة الاتجار الدولي في السلع التي تؤجج الصراع يساعد على بقاء الشبكات الاقتصادية الإجرامية في بيئات ما بعد الصراع على قيد الحياة، ومن ثم فإنه يحد بشكل كبير من أثر الاستراتيجيات الداخلية لبناء السلام. والاتجار المطرد عالمياً بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثلاً، يعقِّد الصعوبات التي تنطوي عليها الاستراتيجيات القطرية الأساس لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الواضح تماماً أن استراتيجية بناء السلام التي لا تراعي تلك العناصر المتداخلة تمثل إهداراً هائلاً للموارد.

وكما أشرت، فإن وفدي يؤيد بشدة التخطيط الملائم والمتقدم لبناء السلام، غير أن ذلك يجب ألا يقتصر على التمويل والمواد فحسب، بل لا بد أن يشمل نشر الموظفين المدنيين المطلوبين. وتحقيقاً لذلك، يود وفدي أن تكون لدينا مجموعة متاحة من أولئك الأفراد المدربين، وأن تعد الأمانة العامة قاعدة بيانات شاملة لخبراء بناء السلام.

أخيراً، اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن يؤدي هذا النقاش إلى إثراء فكر بناء السلام في الأمم المتحدة بصفة عامة، وفي إطار لجنة بناء السلام خصوصاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بيرو.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): من الأهمية بمكان أن يكرس مجلس الأمن هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة موضوع بناء السلام. ونحن نقدر مبادرة الوفد الدانمركي بهذا الخصوص.

وبالنسبة لوفدي، فمن المهم جداً أن يتم تعبئة جهود المجتمع الدولي وموارده أيضاً على أساس وقائي لمساعدة الدول التي تعاني من التوترات – أو بعبارة أخرى البلدان التي تواجه خطر الانفجار داخلياً لتنشب الحرب الأهلية وتتحول إلى كيانات تسودها الفوضى ولا يمكن التحكم فيها بحيث تصبح مسرحاً لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والتطهير العرقي بل والإبادة الجماعية. وعلى الصعيد الدولي، فإن عدم توفير العناية الوقائية المركزة للعديد من الدول التي كانت تعاني من التوترات في فترة ما بعد الحرب الباردة قد أدى إلى إثارة أكثر من ٣٠ صراعاً أهلياً، وأسفرت تلك الصراعات عن ما يزيد على ٥ ملايين قتيلاً و ١٧ مليون لاجئ.

وتدلل الخبرات المكتسبة في الآونة الأخيرة على أن الموت والدمار والفوضى وطاعون الكراهية الذي تخلفه تلك الصراعات يجعل مهمة المصالحة وإعادة بناء تلك الدول أكثر تعقيداً. وكثير من المتضررين بشدة من جراء ذلك قد تُرِكوا لمصيرهم وظلوا يقيمون في دول منهارة لا يمكن التحكم فيها. والعديد من الأدوات المستخدمة اليوم لبناء السلام في الدول المنهارة هي نفس الأدوات التي كان يمكن استخدامها لمنع نشوب الصراع، غير أن وجه الاختلاف يكمن في التكلفة الناجمة عن الخسائر في الأرواح البشرية ودمار الممتلكات. ولهذا السبب، فإن استراتيجيات بناء السلام يجب أن تشتمل أيضاً على منع نشوب الصراع. وتلك هي مسؤولية الأمم المتحدة التي لا مفر منها.

وإذ تكلمت عن الوقاية، انتقل الآن إلى موضوع اليوم عن بناء السلام ما بعد الصراع.

من الأهداف الرئيسية لعملية بناء السلام في حالات ما بعد الصراع تطوير اقتصاد قادر على البقاء. فماذا يعني الاقتصاد القادر على البقاء؟ إنه يعني ألا تتكرر أوجه الخلل في الاقتصاد الذي تسبب في فشل الدول. وبعبارة أخرى، أننا يجب ألا نعيد بناء اقتصاد أولي يعتمد على محصول واحد أو يصدر منتجات ذات تكنولوجيا متدنية لا تولد موارد كافية للدول المنهارة ذات التعداد السكاني الحضري المتزايد.

وبناء اقتصاد جديد قادر على البقاء في الاقتصاد العالمي يتضمن، أولاً، تحقيق إنعاش مالي واقتصادي مركز للدولة المنهارة. ويعني ذلك اتخاذ تدابير طارئة مصممة لشطب جزء كبير من الديون وتوفير ائتمانات جديدة، وتحقيق زيادة كبيرة في المساعدة من أجل الوفاء بأشد الاحتياجات الاجتماعية إلحاحاً، وعلى وجه الخصوص زيادة الوصول إلى الغذاء والماء والطاقة. وبعد توفير العناية المركزة الأولية، سيتطلب الأمر اتخاذ تدابير هيكلية لتحديث وتنويع المكون التقني للصادرات بغية انتشال تلك البلدان من فخ الإنتاج الأولي غير القادر على المنافسة في الاقتصاد العالمي اليوم.

ويمكن تحقيق ذلك بمساعدة المستثمرين وكبار المسؤولين التنفيذيين في القطاع الخاص، وأعضاء الاتفاق العالمي الذي شكله الأمين العام. وقد اكتسب هؤلاء المسؤولون التنفيذيون خبرة في التجارة عبر الوطنية في السلع والخدمات. ويمكنهم أن يؤدوا دوراً أكثر إبداعاً وأكثر واقعية في تحديث الاقتصادات غير القادرة على البقاء بنحو أكبر مما يستطيعه العديد من التكنوقراط في المؤسسات المالية الدولية.

ولإنشاء أعمال تجارية قادرة على إنتاج سلع وخدمات تنافسية في الدول المنهارة، لا بد من وجود

مستثمرين ذوي خبرة عبر وطنية في الاتفاق العالمي بدلا من اقتصاديين من بيروقراطيات مالية. وما ينبغي لنا ألا نفعله هو إعادة بناء اقتصاد أولي غير قادر على البقاء أو على إنتاج موارد كافية في سياق اقتصاد عالمي يتطلب وعلى نحو متزايد سلعاً وخدمات على درجة عالية من التقنية.

وينبغي أن يواصل المستثمرون وشركات الأعمال عبر الوطنية المشاركون في سياسات التعمير الالتزام بالمبادئ العشرة التي قبلوها في الاتفاق العالمي، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والالتزام بتهيئة ظروف عمل جيدة وحماية البيئة وبذل جهود لمكافحة الفساد.

والحاجة إلى عدم إعادة بناء اقتصاد أولي متخلف وغير قادر على البقاء وإنشاء اقتصاد جديد قادر على المنافسة ينبغي أيضا أن ترشد مؤسسات المنظومة المالية الدولية التي ظلت تركز حتى الآن على عملية التكيف الاقتصادي أكثر من التركيز على تحديث اقتصادات مختلة في إطار الاقتصاد التنافسي في عالم اليوم.

وعلينا أن نفهم أن الصراعات الحالية ناتجة عن اقتصادات غير تنافسية ومختلة، تهمشها العولمة، وهو ما يفضي إلى الاستبعاد والتدهور البيئي، لدرجة أن نظام السوق الوطني بأكمله يصبح غير فعال ويؤدي ذلك إلى انهيار الدولة. فالعديد من الصراعات العرقية والدينية والثقافية قد فاقمها التهميش الاجتماعي الناتج عن اقتصادات غير قابلة للنمو، وتصل أحيانا إلى مستويات من العنف تفضي إلى الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية.

وليس من قبيل المصادفة أن أغلب الصراعات المدنية التي ينكب عليها مجلس الأمن في الوقت الحاضر تدور في بلدان لم يزداد فيها الإنتاج الرئيسي بالقدر الكافي، وكان فيها نمو خطير في تعداد السكان الحضريين، و لم يزداد فيها الدخل الشخصي أكثر من ٢ في المائة في السنوات الـ ٢٨ الماضية. ومثل هذه البلدان، التي هي ضحية التفاعل السيئ بين النمو السكاني والإنتاج الرئيسي، تم تهميشها على صعيد التدفقات الاستثمارية والتجارة وبحوث التكنولوجيا. واضطُرت هذه البلدان إلى أن تزداد غرقاً في الديون حتى تشتري التكنولوجيا التي لا تستطيع إنتاجها بنفسها، لدرجة أنها لم تعد قادرة على دفع ديونها. وحتى تستمر في الحصول على الائتمان يتعين عليها أن تجري تعديلات هيكلية، والتي بدلا من أن تطور هذه البلدان فإنها تزيد من زعزعة استقرارها السياسي.

وبينما نطور الاقتصادات غير القابلة للنمو للدول المنهارة، يجب أيضا أن نُطلق عملية لإعادة البناء السياسي. بعبارة أخرى، بينما نبني اقتصادا قابلا للنمو يتعين علينا أن نبني أيضا ديمقراطية مؤسسية فعالة.

إن التزام المجتمع الدولي مطلوب لدى بناء مثل هذه المؤسسات الديمقراطية. ولذلك تؤيد بيرو باستمرار إدراج برامج في جميع بعثات مجلس الأمن لحفظ السلام من أجل إعادة البناء المؤسسي التي ترسي الأساس لديمقراطية راسخة.

وأول شيء يجب فعله هو تعزيز التوافق الوطني – وبعبارة أخرى، التوصل إلى عقد اجتماعي فعال داخل البلد المنهار. ولابد أن تكفل ذلك العقد الاجتماعي قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي يجب أن تكفل الانتقال التدريجي لتلك السلطة إلى الأشخاص عن طريق مؤسسات ديمقراطية وطنية.

وينبغي أيضا أن تفضي إعادة البناء هذه إلى إدارة مدنية وطنية نشطة وقادرة على توفير الخدمات العامة الأساسية، مثل المياه والطاقة والرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. ومن الأهمية الحاسمة أيضا أن تُنشأ مثل هذه الإدارة المدنية على أساس المبادئ الديمقراطية التي تعزز سيادة القانون.

ولكن الأهم هو أن تبدأ إعادة البناء المدني الديمقراطي هذه على الصعيد المحلي. فيجب إعطاء الأولوية الرئيسية لإنشاء حكومات محلية ديمقراطية. ولابد أن تنتشر الديمقراطية من الصعيد المحلي إلى الصعيد الإقليمي، ومن الصعيد الإقليمي إلى صعيد الدولة. وبذلك تنتشر الديمقراطية من جموع المواطنين إلى الدولة.

وهذه الأفكار المتعلقة بإعادة البناء الديمقراطي للدول المنهارة ترتكز على دراسات اجتماعية سياسية هامة أُجريت على حالات محددة، خاصة كوسوفو وتيمور - ليشتي وليبريا وسيراليون. وإنني أفكر على وجه الخصوص في البحث الذي أجراه المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، الذي لديه الآن مركز المراقب في الجمعية العامة.

وحتى الآن، كان أكبر قيدين على بناء السلام هما الافتقار إلى استراتيجيات تهدف إلى منع نشوب الصراعات، ثم الافتقار في مرحلة ما بعد الصراع إلى استراتيجيات تهدف إلى بناء اقتصاد حديث وقابل للنمو وبناء الديمقراطية، بدءا من المجتمعات المحلية الصغيرة وانتهاءً بالمستوى الوطني.

يجب أن يتطور بناء السلام بعد الصراع ليصبح عملية اقتصادية وسياسية تبني اقتصادات قابلة للنمو ومؤسسات ديمقراطية على نحو متزامن. وعملية كهذه يجب أن تكون مبتكرة وأن تقودها الأمم المتحدة، وتشارك فيها الشركات عبر الوطنية التابعة للاتفاق العالمي وكذلك المؤسسات والمجتمع المدني.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بابوا غينيا الجديدة يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيسة، شغل السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل بابوا غينيا الجديدة، وأعطيه الكلمة.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على السماح لي بالتكلم في آخر لحظة. ولكن حيث أن كل المناقشات كانت تدور حول بناء السلام، أود أن أُطلع المجلس على بعض ما يحدث في بلدي على صعيد العملية التي تجري فيه.

ولكني أود في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي لعقد هذه الجلسة المتعلقة بموضوع بناء السلام بعد الصراع. إن بابوا غينيا الجديدة هي أحد البلدان التي مرت بتجربة بناء السلام بعد الصراع في جزيرة بوغانفيل، في بابوا غينيا الجديدة، لأكثر من عقد الآن.

ويسر وفدي أن يعرض التقدم المحرز في عملية السلام في بوغانفيل.

لقد دمر هذه الجزيرة صراع مدني. ويُعتقد أن حوالي ٢٠٠٠٠ شخص قد لقوا حتفهم في تلك الاضطرابات، بينما جُرح فيها آلاف آخرون. ولكن اتُخذت خطوات رئيسية نحو تحقيق حل سلمي عقب التوقيع على اتفاق سلام بوغانفيل في آب/أغسطس ٢٠٠١ - وهو واحد من ٢٦ اتفاقا تم توقيعها في مسعى لتحقيق السلام والوضع السوي والتسوية السياسية في بوغانفيل منذ عام ١٩٨٩.

وفي عام ١٩٩٨ تم التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين – جيش بوغانفيل الثوري وبابوا غينيا الجديدة – أعقبه بعد ثلاث سنوات اتفاق للسلام. وخلال تلك لسنوات، أُرسل فريق إقليمي مؤلف من ممثلين من كل منطقة البحر الهادئ لمراقبة السلام في بوغانفيل – أولا فريق مراقبة الهدنة، ثم خلفه فريق مراقبة السلام. وكان الفريق أعزلا، بخلاف المعتاد في عمليات أخرى لبناء السلام بعد الصراع في شتى أنحاء العالم.

وخلال تلك السنوات، تم تشكيل اللجنة الاستشارية لعملية السلام، التي كانت تشمل أيضا لجنة بوغانفيل الدستورية والهيئة المؤقتة للإشراف المشترك، وكل ذلك من أجل السلام والوضع السوي.

وظلت بابوا غينيا الجديدة ملتزمة بحل سلمي عبر كل وسيلة متاحة. ولذلك استمرت حكومتي في إعطاء شعب بوغانفيل كل فرصة للمشاركة الكاملة في عملية المصالحة، التي أفضت إلى اتفاق السلام الموقع في آب/أغسطس ٢٠٠١ وأخيرا إلى انتخاب حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي حكومة مستمرة حتى اليوم.

ثم أُعطي الاتفاق قوة القانون الأعلى في البلد نتيجة لقرار اتخذه برلمان بابوا غينيا الجديدة لتعديل دستورنا الوطني من خلال إضافة الجزء الجديد الرابع عشر وإصدار القانون الأساسي لبناء السلام في بوغانفيل. وكفُل الاتفاق إجراء استفتاء على الاستقلال بعد ١٠ إلى ١٥ عاما، ووعد بقدر أكبر من الحكم الذاتي في هذه الأثناء، ووضع خطة للتخلص من الأسلحة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وافقت حكومة بابوا غينيا الجديدة على دستور بوغانفيل، مما مهد للانتخابات. وكان ذلك القرار، من نواح عديدة، الذروة لأحلام قديمة والتزام تم تحقيقها عبر سنوات من النضال والمفاوضات الطويلة التي أفضت إلى إبرام اتفاق بوغانفيل للسلام.

والطريقة التي اتُخذ بها ذلك القرار – على أساس التوافق بين الأحزاب، وبتأييد ساحق وبدون أية أصوات معارضة له – أظهرت الكيفية التي يمكن بها أن تجمع القضايا والمبادئ الهامة بين الزعماء والأفراد من شتى أنحاء البلد – وهي في حالتنا بابوا غينيا الجديدة – بينما هم من نواح أخرى متنوعو الاهتمامات والمعتقدات.

وتم المزيد من التطوير لروح القوانين الوطنية الدستورية ونصوصها التفصيلية من خلال وضع وتنفيذ الدستور لمنطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي.

ومثل دستورنا الوطني، تم وضع دستور بوغانفيل محلياً – أي وضعه الزعماء واعتمدوه بعد مشاورات متأنية مع السكان في كل أنحاء بوغانفيل، وكذلك مع أهالي بوغانفيل في أماكن أخرى من بابوا غينيا الجديدة، وذلك ضمن إطار دستورنا الوطني، وكما تم تعديله لإضفاء المفعول القانوني على اتفاق بوغانفيل للسلام.

وتُجرى حاليا الانتخابات العامة الأولى لاختيار حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، التي ستُنشأ بموجب دستور بوغانفيل، وهي المرحلة الحاسمة التالية في إضفاء الجوهر على الاتفاق. ويمثل الانتخاب بداية جديدة لشعب بوغانفيل، إذ يتنافس المرشحون للحصول على تأييد الجماهير، ويشارك عامة الناس في التصويت، ويستعد المسؤولون لافتتاح أول حكومة متمتعة بالحكم الذاتي في بوغانفيل الشهر القادم.

وقد أدى الزعماء المشتركون الآن في السباق للوصول إلى أعلى المناصب في هذه المقاطعة كثيرا من الأدوار الهامة وخاطروا بحياتهم بحثا عن السلام والأوضاع الطبيعية لشعب بوغانفيل. والآن وقد انتهى الصراع وأكمل اتفاق

بوغانفيل للسلام واكتسب قوة القانون، والترتيبات على قدم وساق لإجراء أول انتخابات، يشارك أهل بوغانفيل بحماس في اختيار القادة الذين سيكونون مسؤولين عن كفالة عودة الأوضاع الطبيعية وتحديد الأولويات للتنمية في بوغانفيل في المستقبل. والانتخابات العامة جارية في هذه اللحظة.

ونرى أن هذا الانتخاب نموذج جيد لصفقات السلام التي تتم بوساطة من الأمم المتحدة. وأرى أنه يتمثل بشكل جيد في موضوع جلسة اليوم. وقد ترقّب سكان بوغانفيل في صبر هذه الفرصة وهم يخرجون الآن بأعداد كبيرة إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم للمرشحين الذين يختارونهم. ويجري نظام الاقتراع على أساس نظام الفائز الأول.

وثمة درجة عالية من الحماس العام لرؤية حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي تتولى مقاليد السلطة في منتصف حزيران/يونيه، أي في الشهر القادم. والأجواء في الميدان هادئة بصفة عامة، ومؤيدة للانتخاب بقوة. وكما يتوقع، وقع حادثان، ولكن الحالة فيما عدا ذلك هادئة والنظام مستتب، وعملية الانتخاب تسير قدما للأمام وفقا للخطة الموضوعة. وتدل الطريقة الهادئة والمرسومة التي يجرى بها الانتخاب على مدى دقة التحضيرات التي اضطُلع بها. وأهم من ذلك أنها تبرز مدى اشتياق الناس في أنحاء بوغانفيل لأداء دورهم في اختيار قادة المستقبل السياسيين في بوغانفيل وللمضي في إدارة شؤونهم.

وينبغي أن يُنظر إلى انتخاب بوغانفيل على أنه النموذج الذي يحتذيه الآخرون الذين يعانون من صراعات مماثلة. فقد اقتضى التزاما حقيقيا من قادة بوغانفيل وشعبها بتحقيق السلام واختيار نوع الحكم الذي يعتقدون أنه سيجلب التنمية والرخاء.

ولم يكن الانتخاب ليجري بسهولة دون التمويل الضروري والسخي من جانب الدول الصديقة. وهناك كثير من الدول الصديقة في قاعة المجلس هذه مدت لنا يد العون على مدى السنتين الماضيتين أو نحو ذلك. فجعلت هذه الأموال من الممكن شراء معدات الاتصالات لربط المراكز الرئيسية الثلاثة التي سيجري فيها عد الأصوات عندما ينتهي الاقتراع يوم ٢ حزيران/يونيه. وستعلن النتائج رسميا في ٩ حزيران/يونيه. وقد دُعي رئيس وزرائنا إلى أن يفتتح رسميا مجلس نواب بوغانفيل، الذي تقرر أن يجتمع في ٢٥ حزيران/يونيه.

وتبرهن المساعدة المقدمة على الدعم العملي لالتزام الأطراف والتقدم الجاري إحرازه في تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام والقوانين التي تضفي عليه الأثر القانوني. كما ترمز هذه المساعدة للاهتمام الذي يبديه المجتمع الدولي بأول انتخابات عامة للحكم الذاتي في بوغانفيل.

وفي الختام، أود أن أسجل هنا، وسأسجل ذلك مرة ثانية في الشهر القادم عند انتهاء الولاية، باسم حكومتي وشعب بابوا غينيا الجديدة عميق تقديرنا لإسهام الأمم المتحدة في كفالة الحفاظ على عملية السلام وإتمام عملية التخلص من الأسلحة قبل أن يبدأ الانتخاب في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وأشكر جميع الأعضاء على إتاحة الفرصة لي للتكلم اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء في الإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ويشير إلى مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويعتبر مجلس الأمن أن بناء السلام

بعد انتهاء النزاع جزء لا يتجزأ من مسؤولياته الرئيسية.

”ويسلِّم مجلس الأمن بأن النزاعات داخل الدول والدول الخارجة من النزاع قد أصبحت من أكثر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تعقيدا، وأن التصدي لهذه التحديات يتطلب في معظم الحالات مزيجا متناسقا ومتكاملا من أنشطة بناء السلام وحفظ السلام، ومن ضمنها الأنشطة السياسية والعسكرية والمدنية والإنسانية والإنمائية.

”ويعترف مجلس الأمن بأن إيلاء عناية جدية لعملية بناء السلام الطويلة الأجل بكل أبعادها المتعددة أمر من الأهمية بمكان، وبأن تقديم الدعم الملائم لأنشطة بناء السلام يمكن أن يساعد على الحيلولة دون عودة البلدان إلى النزاع.

”ويؤكد مجلس الأمن أن أولويات العمل بعد انتهاء النزاع ينبغي أن تتضمن، حيثما كان ذلك مناسبا: حماية المدنيين؛ ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم؛ وإصلاح القطاع الأمني والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي؛ وإنهاء الإفلات من العقاب؛ وإنشاء أو إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية، وإقامة حكم القانون والعدالة الانتقالية، واحترام حقوق الإنسان؛ وتنشيط الاقتصاد.

”ويسلِّم مجلس الأمن بالدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في مجال بناء السلام، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي والجهات المانحة على الصعيد الثنائي والبلدان المساهمة بقوات. ويسلم أيضا بالدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص داخل البلدان الخارجة من النزاع. ويؤكد مجلس الأمن أن نجاح أنشطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع يتوقف على الالتزام المتواصل من جانب كل الفاعلين المعنيين بتلك العملية، من خلال إشراك هؤلاء الفاعلين وتنسيق أنشطتهم في جميع المراحل، ابتداء بالتخطيط وانتهاء بالتنفيذ. وفي هذا الصدد، يشدد مجلس الأمن أيضا على أهمية السعي من أجل تنسيق السياسات وتخصيص الموارد فيما بين كيانات الأمم المتحدة تلك، مع مراعاة ولايات كل واحدة منها. ويشير مجلس الأمن إلى التقرير المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الذي قدمه الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305) والتوصيات الواردة فيه، ويرحب بالتقدم المحرز منذ نشر التقرير، وليس أقله ما تحقق في مجال التخطيط لعمليات حفظ السلام.

”ويؤكد مجلس الأمن أن توفير مساعدة دولية ملموسة للبلدان الخارجة من النزاع أمر لا يمكن الاستغناء عنه في الإصلاح والإعمار الاقتصادي والاجتماعي. ويعترف مجلس الأمن في هذا الصدد بالدور الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك في تعزيز التنمية المستدامة، ويجدد تأكيد استعداده لتحسين التعاون مع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية مباشرة ببناء السلام.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية أن تكون هناك مسؤولية وطنية عن عملية الانتقال من نهاية نزاع ما إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة وضرورة قيام المجتمع الدولي بدعم أولويات بناء السلام الوطنية. ويسلم مجلس الأمن بالدور الإيجابي الذي يضطلع به أصحاب المصلحة المحليون، ويشجع على الحوار بين

الأمم المتحدة والفاعلين الوطنيين ذوي الصلة، ويشجع أيضا على بناء القدرات استجابةً للظروف المحددة التي تَسِم كل حالة من حالات النزاع. وينبغي أن يكون من أهداف بناء القدرات – وبناء السلام عموما – تشجيع إنشاء سلطات وطنية تتمتع بالاكتفاء الذاتي ومن ثم تطور المساعدة الدولية من دعم السلام إلى تحقيق التنمية في الأجل الطويل.

”ويسلِّم مجلس الأمن بالدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء السلام بعد النزاع ومشاركتها في أولى المراحل الممكنة. ويدرك مجلس الأمن أن هناك حاجة إلى منظور إقليمي واضح في الظروف التي يكون فيها للنزاعات تداعيات سياسية وأمنية وإنسانية واقتصادية متشابكة عبر الحدود. ويؤكد مجلس الأمن في هذا الشأن الحاجة إلى تعزيز التعاون، والتنسيق عند الاقتضاء، بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال بناء السلام، استنادا إلى نهج متكامل وسعيا إلى زيادة استخدام الموارد والقدرات المتوافرة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية إيجاد نهج دولي وإقليمي شامل في مجال نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، لا ينحصر في الجوانب السياسية الأمنية، وإنما يعالج أيضا الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ومن ضمنها الاحتياجات الخاصة للأطفال الجنود والنساء.

”ويشدد مجلس الأمن على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في حالات ما بعد انتهاء النزاعات ويشجع المجتمع الدولي على أن يولي عناية خاصة لتلك الاحتياجات. ويرحب بالشراكة الوثيقة المتنامية بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية والأمم المتحدة في مجال صنع السلام وحفظ السلام، ويشدد على أهمية توسيع تلك الشراكة لتشمل جهود بناء السلام.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية التعاون بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. ويؤكد مجلس الأمن أهمية ضمان جودة التنسيق على نطاق المنظومة لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والسياسية والإنمائية والمتعلقة بحفظ السلام ولتنفيذ هذه الأنشطة على الصعيد القطري، بما في ذلك من خلال رسم أهداف استراتيجية متبادلة. ويشدد مجلس الأمن على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعمل ككيان متكامل على الصعيد القطري تحت قيادة عامة فعالة في بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة العمل في الوقت المناسب على توفير التمويل الكافي لأولويات بناء السلام في جميع مراحل عملية السلام، كما يؤكد الحاجة إلى استثمار مالي مستديم في بناء السلام على امتداد فترة الانتعاش المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل. ويقر بأهمية المسارعة إلى بدء أنشطة بناء السلام لتلبية الاحتياجات العاجلة، ويشجع على بناء القدرات التي يمكن إدماجها بسرعة في تلك الأنشطة.

”ويرحب مجلس الأمن بتقديم التقرير المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥ الذي قدمه الأمين العام بعنوان ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005) وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني

بالتهديدات والتحديات والتغيير المعنون ”عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة“. كما يسلم مجلس الأمن بالثغرات المؤسسية التي حددها التقريران في الآلية المؤسسية للأمم المتحدة، من حيث تقديم مساعدة فعالة ومتساوقة وشاملة للبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من النزاع إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة.

”ويحيط مجلس الأمن علما مع الاهتمام باقتراح الأمين العام إنشاء لجنة لبناء السلام، ويؤيد هدف تحسين قدرة الأمم المتحدة على تنسيق أنشطة بناء السلام مع الجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات والاضطلاع بتلك الأنشطة، خاصة من بداية عمليات حفظ السلام حتى مرحلة تحقيق الاستقرار والإعمار والتنمية. ويسلم مجلس الأمن بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه الهيأة في مجال ردم الهوة بين صون السلام والأمن الدوليين والعمل المتعلق بالمساعدة الإنسانية والاقتصادية.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2005/20.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.